التقديم والتأخير في شعر خالد الزيد
دراسة تركيبية دلالية
دكتور/ كريم مرزوق ظاهر

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الوظيفة الأساسية الكبرى للغات البشر هي الاتصال، وهو اتفاق بين مرسل ومستقبل على نظام رمزي مكون من علامات لغوية، وهذه العلامات تتمثل في الكلام، والكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، إنما من الجمل ومدارج القول[1]. ومدارج القول هذه تتضمن الهيئات المناسبة للوفاء بالمعاني المقصودة، والمعاني هي المالكة لسياسة الألفاظ، المستحقة طاعتها[2]، والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب[3]، وهذا الترتيب يأتي من خلال الاحتكاك مع الواقع الذي يفرض أشكالاً لغوية دون غيرها.

ومن هذه الأشكال اللغوية قضية الرتبة، فالأصل في اللغة أن يأتي الكلام مرتباً حسب ما تقتضيه قواعد النحو، فالمبتدأ يأتي أولاً ثم الخبر، وهذا في الجملة الاسمية، وكذلك في الجملة الفعلية يأتي الفعل وبعده الفاعل، وهذا ما يطلق عليه النحاة مصطلح الرتبة، ولكن قد تقتضي متطلبات المعنى أو البنية العميقة مقاصد في نفس المتكلم لا يمكن إيصالها للمتلقي إلا بتغيير ذلك النمط التقليدي للجملة.

---

(1) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج، ص٣٣٠.

(2) انظر: الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص١١.

(3) انظر: نفسه، ص٨.

لذلك جاء البحث ليناقش تلك القضية، مبتدئاً بتعريف موجز بالشاعر خالد الزيد، ثم يتناول قضية الرتبة ومعناها اللغوي والاصطلاحي، وبعد ذلك ينحو إلى الرتبة في الجملة الاسمية ودلالات التقديم والتأخير فيها، كما يعرج إلى الرتبة في الجملة الفعلية ودلالات التقديم والتأخير فيها كذلك، ثم خاتمة البحث والنتائج فالمصادر والمراجع.

التعريف بالشاعر

إن الحديث عن الشاعر الأستاذ خالد سعود الزيد يتطلب الكثير من المداد مما لا يتسع به المقام؛ ذلك أن الزيد ليس شاعراً فحسب، بل أديباً ومؤرخاً وناقداً ومعلماً ومؤلفاً، فإذا أطلق عنان القلم فإنه سيسطر الكثير في مناقب ذلك الجبل النحرير الذي يعد رائداً من رواد الحركة الفكرية والثقافية والشعرية في الكويت، وعلماً من أعلامها، ولكن سيكتفي البحث بإطلالة على سيرته العطرة، وحياته المضيئة بكل ما هو مفيد لأمته ومجتمعه وتلاميذه. وفيما يأتي شذرات في عقد البحث عن الشاعر، ونشأته، وثقافته، وأعماله، ونشاطه الفكري والأدبي والثقافي، كما يتطرق البحث إلى إنتاجه الشعري، وبعض من مؤلفاته الأدبية.

اسمه ونشأته[1]:

هو خالد سعود المحمد الزيد، ولد في الكويت في السابع والعشرين من يناير عام سبعة وثلاثين وتسعمائة وألف للميلاد، وفي الكويت عاش عمره العامر بالمؤلفات، وفي ثراها كانت رقدته الأخيرة، أما تطوافه الشعري فقد أحاط بالأقطار العربية تقريباً.

التحق بالمدرسة القبلية عام ١٩٤٣م، ثم المدرسة المباركية عام ١٩٥١م، ولكنه سرعان ما ترك الدراسة مفضلاً عليها العمل وذلك عام ١٩٥٧م، فقد عمل في مصنع الطابوق الرملي (١٩٥٧م–١٩٦١م)، ثم موظفاً بوزارة المواصلات (إدارة البريد) إلى أن أصبح رئيس العلاقات العامة بالوزارة (١٩٦٤م)، ثم مراقباً للشؤون الإدارية بها، حتى تقاعد عام (١٩٨٦م).

شعره:

للشاعر خالد سعود الزيد ثلاثة دواوين شعرية وقد نشرت المجاميع الشعرية الثلاثة في حياة الشاعر وهي على التوالي: "صلوات في معبد مهجور" (١٩٧٠م)،

---

(1) انظر: خالد سعود الزيد، **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٢٧٩ وما بعدها. و د/علي عاشور ود/عباس الحداد، **خالد سعود الزيد سيرة ومنهجاً**، ص٥ وما بعدها. ويوسف السالم، **معجم أدباء وشعراء الكويت**، ص٢٨.

و"كلمات من الألواح" (١٩٨٥م)، و "بين واديك والقرى" (١٩٩٢م)، أما قصائده التي لم تجمع في ديوان من قبل فقد بلغت ثلاثاً وعشرين قصيدة كتبت في أزمان متفرقة، فبعضها يرتد إلى بدايات الشاعر، وبعضها يخص مناسبة بعينها، أما بقية القصائد فجلها كتب بعد صدور ديوانه الأخير. وقد جمعت هذه الدواوين والقصائد في كتاب الأعمال الشعرية الكاملة[١].

ويغلب على قصائد الزيد الأخيرة المسحة الصوفية التي اصطبغت بها تجربة الزيد الشعرية منذ ديوانه الثاني "كلمات من الألواح" والتي باتت أمارة دالة على خصوصية تجربته الشعرية في الكويت خاصة وفي منطقة الخليج عامة، كونه الشاعر الصوفي الذي يحمل تجربة شعرية صوفية تمتح من التراث الصوفي الإسلامي، وتتكئ على تجربة روحية سلوكية قويمة تتخذ من الله ورسوله مقصداً ونقطة بدء وانطلاق وغاية تسعى إليها على المستويين المعرفي والروحي[٢].

عصره:

ينتمي الشاعر الزيد إلى شعراء المرحلة الثالثة من تاريخ الشعر الكويتي، التي تبدأ بيقظة الشعوب العربية؛ لما تركته الحرب العالمية الثانية من اهتمامات الوطنيين بالتحرر والقضاء على المستعمر، وشيوع النغمة القومية، وتردد أخبار الثورات في أنحاء العالم طلباً للحرية والاستقلال. وقد أدت هذه التطلعات إلى فتح قنوات من الاتصالات بين البلاد العربية، وتوثيق صلاتها، وتبادل الثقافات والعلاقات والتعاون في جميع المجالات[٣].

ثالثاً- توطئة: الرتبة، تعريفها، حريتها، تقييدها

قسم النحاة الجملة إلى مسند ومسند إليه ومتعلقات الإسناد، ويعد هذا الترتيب هو الأساس للجملة العربية، والنمط المثالي لها، ويقتضي ذلك الترتيب تنظيم العلاقة بين أجزاء الجملة، وهذه العلاقات أو القرائن التي تربط بين أجزاء الجملة تعمل على توضيح المعنى الذي عبر عنه ذلك المبنى.

---

(١) انظر: خالد سعود الزيد، **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٥. ود/علي عاشور ود/عباس الحداد، **خالد سعود الزيد سيرة ومنهجاً**، ص٥ وما بعدها.

(٢) انظر: خالد سعود الزيد، **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٨.

(٣) انظر: أحمد محمد العلي، **شعر صقر الشبيب دراسة وتحليل**، ص٣٧.

إن الأصل في اللغة أن يأتي الكلام مرتباً حسب ما تقتضيه قواعد النحو، فالمبتدأ يأتي أولاً ثم الخبر، وهذا في الجملة الاسمية، وكذلك في الجملة الفعلية يأتي الفعل وبعده الفاعل، وهذا ما يطلق عليه النحاة مصطلح الرتبة، ولكن قد تقتضي متطلبات المعنى أو البنية العميقة مقاصد في نفس المتكلم لا يمكن إيصالها للمتلقي إلا بتغيير ذلك النمط التقليدي للجملة.

وفي بعض التراكيب النحوية تكون الرتبة قرينة رئيسية دالة على الباب النحوي، وذلك إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها، وذلك في نحو: ضرب موسى عيسى، ونحو: أخي صديقي، إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلاً، وفي أخي أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة؛ لأنها تزيل اللبس[١].

١- الرتبة في اللغة والاصطلاح:

أ-الرُّتْبَةُ لغة:

لا بد من التطرق إلى معنى الرتبة في اللغة قبل الولوج إلى معناها الاصطلاحي.

فقد جاء في اللسان عند الحديث عن مادة رتب: رتَبَ الشيء يرتُبُ رتُوبًا، وترَتَّبَ: ثبت فلم يتحرك، ورتَّبَهُ ترتيبًا: أثبته. وعيشٌ راتبٌ: ثابت دائم، والتُّرْتُبُ: الأمر الثابت. والرُّتْبَةُ: المنزلة عند الملوك.

قال ابن منظور نقلا عن الأصمعي: المَرْتَبَةُ: المرقبة وهي أعلى الجبل[٢]. ويصفها الزمخشري بأنها: الْمنزلَة الرفيعة إذا انتصب الرجل قَائِما، أراد الغزو والحج وغيرهما من العبادات الشاقة[٣]. وجاء في المعاجم الحديثة كالمعجم الوسيط عن معنى الرتبة: المنزلة والمكانة، أو المنزلة الرفيعة[٤].

ويبدو واضحاً أن مفهوم الرتبة يصب في معنى واحد، وهو المنزلة، وإن تفاوتت التفاصيل.

---

(١) د/تمام حسان، **اللغة العربية معناها مبناها**، ص٢٠٨.

(٢) انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٥، ص١٢٨- ١٢٩. (رتب).

(٣) انظر: الزمخشري، **الفائق في غريب الحديث والأثر**، ج٢، ص٣٤.

(٤) انظر: إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، ص٣٢٦. (رتب).

ب- الرُّتْبَةُ اصطلاحاً:

هي الموقع الأصلي الذي تكون عليه المفردات النحوية، وهي وصف لمواقع الكلمات في التركيب[١]، وهي قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه[٢]، إذ إن لكل عنصر في الكلام موضعاً مخصوصاً يتعين به، شأنه بإزاء العناصر الأخرى في التركيب، وذلك الموضع متعين على وجه الثبوت عادة، غير أن الإعراب يكسبه تصرفاً في التقديم والتأخير[٣].

وللرتبة دور مهم في الجملة فهي تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها إذ العبارة إنما تدل على المعنى بوضع وترتيب مخصوص، فإن بدل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة[٤]. وبذلك تكون الرتبة من الوسائل المهمة التي تسهم في ترابط وتماسك الجملة.

وقد تهدر الرتبة لأسباب لغوية فنية، وهذا ما يسميه البلاغيون التقديم والتأخير الذي يعد من خصائص اللغة العربية، فقد حفل القرآن الكريم والشعر العربي والمأثور من كلام العرب بالكثير منه؛ لغايات بلاغية في المقام الأول، فالمتحدث يستعمله كي يعبر عن معان ودلالات جديدة لا تتأتى إلا به، وذلك بتقديم الكلام الذي من حقه التأخير، وتأخير الكلام الذي من حقه التقديم سواء كان ذلك في الجملة الاسمية_ المبتدأ والخبر_ أو الجملة الفعلية_ الفعل والفاعل والمفعول_ أو متعلقات كل منهما.

٢- آراء النحاة في الرتبة (التقديم والتأخير):

لا يوجد باب مستقل من الأبواب النحوية لموضوع الرتبة كغيرها من المسائل كالمبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به وبقية أبواب النحو، ولكنها وجدت منثورة، وعرض لها النحاة باعتبارها إحدى مبادئ ترتيب الكلم داخل السياق الجملي أو باستقلال عنه، لذلك لا يوجد مباحث خاصة أو مستقلة.

---

(١) انظر: د/أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، ص٢٣٢.

(٢) انظر: د/تمام حسان، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، ص٢٠٩.

(٣) انظر: د/نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ص٤٣. و د/تمام حسان، **الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص١٣٠.

(٤) انظر: القرطاجني، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، ص١٧٩.

ويستعرض البحث آراء النحاة[١] حول هذه القضية، فمن ذلك ما ذكره سيبويه في الكتاب معالجة لأحوال المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير، حيث يورد كلاماً ثم يعلق عليه بقوله: " وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيداً عمروٌ، و(عمروٌ) على (ضرب) مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون (زيدٌ) مؤخراً، وكذلك هذا: الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً. وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبد الله، وخَزٌّ صُفَّتُك"[٢].

وقوله أيضاً: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخِّر، وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم[٣] فإذا بنيتَ الاسم عليه قلت: ضربتُ زيداً، وهو الحدُّ، لأنّك تريد أن تُعْمِلَه وتَحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ ضَرب زيدٌ عمراً، حيث كان زيدٌ أوّل ما تشغَل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يَعْمَل فيه. وإن قدمت الاسم فهو عربيٌ جيّد، كما كان ذلك عربيًّا جيّداً، وذلك قولك: زيداً ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سَواءٌ، مثلُه في ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً زيدٌ. فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنّه في موضع منطلق إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"[٤].

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، نحو: قائم زيد، وذاهب عمرو. والجملة نحو: أبوه قائم زيد، وذهب البصريون إلى جواز التقديم، وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف. انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٦١-٦٥.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: د/محمد كاظم البكاء، ج٢، ص٢٣٦.

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب: إذا قال سيبويه: (بنيت الاسم على الفعل)، فمعناه أنك جعلت الفعل عاملاً في الاسم، كقولك: ضرب زيد عمراً، فـــــــ(زيد) و(عمرو) مبنيان على الفعل، وكذلك لو قلت: عمراً ضرب زيدٌ؛ لأن (عمراً) وإن مقدماً فالنية التأخير. وإذا قال: (بنيت الفعل على الاسم)، فمعناه أنك جعلت الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم، وجعلت الاسم مبتدأ كقولك: زيداً ضربته، فـــــــ(زيد) مبني على الاسم. وجملة الأمر: إن الذي حكمه أن يكون مؤخراً مبنياً على ما حكمه أن يكون مقدما عمل في اللفظ أو لم يعمل إذا كان أحدهما يحتاج الآخر. المرجع السابق، ج١، ص١٢٨. الهامش.

(٤) نفسه، ج١، ص١٢٨- ١٢٩.

وفي المقتضب للمبرد مخالفة لرأي سيبويه: "وتقول: منطلق زيد، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير، لأن (زيداً) هو المبتدأ. وتقول على هذا: غلام لك عبد الله، وظريفان أخواك، وحسانٌ قومك"(١).

وعقد ابن السراج باباً في كتابه الأصول في النحو، ووسمه بباب التقديم والتأخير، واستعرض فيه الأشياء التي يجوز تقديمها(٢).

كما تطرق أيضاً ابن جني لهذه المسألة بقوله: "والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر"(٣)، وقوله كذلك: "ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفاً؛ نحو قولهم: عندك مال، وعليك دين، وتحتك بساطان، ومعك ألفان. فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنه"(٤). وذكر ابن جني كذلك: "ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه تقول: قائمٌ زيدٌ، وخلفك بكرٌ، والتقدير: زيدٌ قائمٌ، وبكرٌ خلفك، فقدم الخبران اتساعاً، وفيهما ضمير؛ لأن النية فيهما التأخير"(٥).

ومن النحاة الآخرين الذين أجازوا هذه المسألة الزمخشري حيث يقول في كتابه المفصل: "ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، وكقوله تعالى: "سواء محياهم ومماتهم"(٦)، و"سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم"(٧)، المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه. وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً، وذلك قولك: في الدار رجل"(٨).

وفي شرحه للمفصل قال ابن يعيش تعليقاً على كلام الزمخشري السابق: "يجوز تقديم خبر المبتدأ مفرداً كان أو جملة، فمثال المفرد قولك: (قائم زيد)، و(ذاهب عمرو). و(قائم) خبر عن (زيد) وقد تقدم عليه، وكذلك (ذاهب) خبر عن (عمرو)، ومثال

---

(١) المبرد، **المقتضب**، ج٤، ص ١٢٧.

(٢) انظر: ابن السراج، **الأصول**، ج٢، ص٢٢٣- ٢٤٦.

(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٢٩٧.

(٤) نفسه، ج١، ص٢٩٩.

(٥) ابن الخباز، **توجيه اللمع**، ص١١٤.

(٦) سورة الجاثية: الآية٢١.

(٧) سورة البقرة: الآية٦.

(٨) الزمخشري، **المفصل في علم اللغة**، ص٣٧.

الجملة: (أبوه قائم زيد)، و(أخوه ذاهب عمرو)، ف(أبوه) مبتدأ، و(قائم) خبره، والجملة في موضع الخبر عن (زيد)، وقد تقدم عليه"[١].

أما ابن عقيل فيذهب إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ من حيث العموم: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه "[٢]. وإلى ذلك ذهب عدد من شراح الألفية كابن الناظم (ت٦٨٦ه)[٣] وابن هشام[٤]، والأشموني(ت٩٠٠ه)[٥].

٣- آراء البلاغيين في مسألة التقديم والتأخير:

ينبغي أن تذكر آراء البلاغيين كذلك حول مسألة التقديم والتأخير؛ لأهميتها البلاغية، فقد اهتم علماء البلاغة بالتقديم والتأخير كظاهرة لغوية خاصة في علم المعاني، إلا أنهم تجنبوا الحديث عن الرتبة المحفوظة؛ لأن اختلال هذه الرتبة يؤدي إلى خلل في اللغة بسبب ثباتها وحفظها لترتيبها، بينما تحدثوا عن الرتبة غير المحفوظة، ذلك أن علم المعاني يعد في هذه الحالات عالة على علم النحو، مثال ذلك أن النحاة حددوا الرتبة في الكلام، وجعلوها محفوظة وغير محفوظة. وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم، وتجنبوا الكلام في الرتبة المحفوظة، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة فمنحوها دراسة أسلوبية مهمة تحت عنوان "التقديم والتأخير"، ومعنى هذا أن التقديم والتأخير البلاغي وثيق الصلة بقرينة الرتبة في النحو، ولكن لا يمس الرتبة المحفوظة؛ لأنها محفوظة فلا تختلف فيها الأساليب[٦].

ويتضح من النص أن البلاغيين تناولوا الرتبة غير المحفوظة التي تتيح لهم فرصة التقديم والتأخير لغايات بلاغية جمالية، إذ يقول الجرجاني معلقاً على هذا الباب: " هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن

---

(١) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٣٥.

(٢) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢١٣.

(٣) انظر: ابن الناظم: **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص٨١.

(٤) انظر: ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٩٣.

(٥) انظر: الأشموني: **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٩٥.

(٦) انظر: د/تمام حسان: **اجتهادات لغوية**، ص٥٠-٥١.

بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف بك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف بك عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان "[1].

وتطرق ابن الأثير في كتابه المثل السائر إلى هذا الأمر قائلاً: "أن يستعمل على وجهين: أحدهما الاختصاص، والآخر مراعاة نظم الكلام، وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديم، وإذا أخر المقدَّم ذهب ذلك الحسن، وهذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص"[2].

كما يذكر الخطيب القزويني أسباب التقديم والتأخير ويعد منها: التخصيص، والتنبيه، التفاؤل والتشويق[3].

ويشير الزركشي ممتدحاً هذا الأمر بقوله: "هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق"[4]. ويقول في موضع آخر: "أن يكون التقديم لإرادة التعجب من حال المذكور، أو أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى، أو إخلال بالتناسب فيقدم لمشاكلة الكلام، ولرعاية الفاصلة، أو للعظم والاهتمام، فالعرب يبدؤون بالأهم والأولى"[5].

ويعدد السيوطي تفاصيل أسباب التقديم وأسراره، ويذكر عشرة أنواع: التبرك، والتعظيم، والتشريف، والمناسبة، والحث والحض، والسبق، والسببية، والكثرة، والترقي من الأدنى إلى الأعلى، والتدلي من الأعلى إلى الأدنى، ثم يضيف أسباباً أخرى، كرعاية الفواصل، وإفادة الحصر للاختصاص[6]، ثم يقدم في نهاية ذلك تنبيهاً فيقول: "قد يقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر، ونكتة ذلك إما لكون السياق في كل موضع

---

(1) الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص٩٦.

(2) ابن الأثير: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ج٢، ص٣٦.

(3) انظر: القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ج٢، ص١٣٥-١٣٦.

(4) الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، ص٧٧٠.

(5) نفسه: ص٧٧١. ٧٧٢.

(6) انظر: السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، ج٣، ص٣٤-٣٥.

يقتضي ما وقع فيه كما تقدمت الإشارة إليه، وإما لقصد البداءة والختم به للاعتناء بشأنه"[1].

٤- حرية الرتبة وتقييدها:

للرتبة في التركيب النحوي دلالة مطردة في استعمال النحويين القدماء، ويقصد بها الموقع الأساسي الذي يقعه اللفظ في الجملة المرتبة، فالفعل رتبته ١، والفاعل رتبته٢، والمفعول به رتبته ٣، وهذه الرتب لا تتغير وإن تقدمت الألفاظ أو تأخرت الرتبة. أما المحدثون فقد خالف بعضهم هذا المفهوم، وأوضح ما يظهر ذلك عند الدكتور تمام حسان الذي وسع مفهوم الرتبة ليشمل ما يطلق على الترتيب بعامة تركيبيًّا أو دلاليًّا، وفي هذا الإطار فإنه يشير إلى أن الرتبة على نوعين:

أ- **الرتبة المحفوظة:** وهي موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخرا في التركيب، بحيث لو اختل هذا الموقع اختل التركيب. ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها، ومن الرتب المحفوظة أيضاً تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه[2].

ب- **الرتبة غير المحفوظة:** وهي رتبة في النظام فقط، والعدول عنها من موضوعات البلاغة ويسمى: التقديم والتأخير.

ومن الرتب غير المحفوظة في النحو رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، ورتبة الحال، ورتبة المفعول به والفعل[3]. وهذه الرتبة الأخيرة قد تستدعيها أمور منها البحث عن معان جديدة لا تصل إلى المتلقي إلا بتقديم أو تأخير، وهذه الحركة أو الحرية التي تحصل

---

(1) نفسه: ج٣، ص٣٩.

(2) انظر: د/تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٠٧.

(3) انظر: نفسه.

للكلمات، أو الأدوات ضمن التركيب النحوي هي التي تولّد لنا عددًا هائلاً من التراكيب تتفق في المعنى أو تختلف[١].

وأما الدكتور محمد حماسة فقد ذهب إلى " أن العنصر الدلالي في الجملة قد يميز بين الوظائف النحوية للألفاظ، وهو " يتيح لها حرية الرتبة، فتقدم من تأخير، أو تؤخر من تقديم "[٢].

ومن ذلك أن النظام اللغوي يلزم أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر إذا استوى الطرفان في التعريف والتنكير ولم تكن هناك قرينة لفظية أو حالية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر، ويمثل النحويون لاستواء الطرفين في التعريف بهذا المثال: "زيد أخوك"، ولاستواء الطرفين في التنكير بهذا المثال: "أفضل مني أفضل منك". ويلزم النظام اللغوي كذلك أن يتقدم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية، ولم تكن هناك قرينة لفظية أخرى أو معنوية تبين أحدهما من الآخر. ويمثلون لذلك بقولهم: "ضرب موسى عيسى". وفقدان العلامة الإعرابية هنا هو الذي يلزم بتقدم الفاعل على المفعول به، وبعبارة أخرى يقيد الرتبة بينهما[٣].

ويفهم من كلام الدكتور حماسة أن الرتبة تقيد إذا لم يؤمن اللبس، أما إذا وجدت القرائن اللفظية أو المعنوية فإن الرتبة بينهما تصبح حرة كما كانت، إلا لمانع آخر.

والذي عليه القدماء أن الذي يتقدم اللفظ وليس الرتبة، فإن الرتبة محفوظة حسب قولهم، فرتبة اللفظ تلازمه أينما حل في الجملة.

فيما سبق ذكر لآراء النحاة والبلاغيين حول مسألة الرتبة أو التقديم والتأخير، وسيفصل في ذلك خلال المباحث القادمة كل في موضعه.

رابعاً- الرتبة في الجملة الاسمية

إن الأصل في الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ متقدماً أولا ثم يتلوه الخبر متأخراً عنه، كما قال ابن مالك في ألفيته:

والأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا[٤]

---

(١) انظر: نفسه.

(٢) د/محمد حماسة عبد اللطيف: **النحو والدلالة**، ص١٣٨.

(٣) انظر: نفسه.

(٤) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢١٢.

قال ابن عقيل في شرحه لهذا البيت: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه"[١].

ولكن في بعض الأحيان يحتاج المتحدث إلى أساليب لغوية تخالف القاعدة الأصلية؛ لإيصال فكرة معينة، أو معنى من المعاني، أو أن الأسلوب التقليدي لنظام الجملة لا يسعفه دلالياً، فيطرق أسلوباً آخر مغايراً للمتعارف عليه، فيقدم الخبر ويؤخر المبتدأ. والمسند والمسند إليه لهما أحكام من حيث التقديم والتأخير، وهذه المسألة محل خلاف بين النحاة، وسوف يتناول البحث طرفي الإسناد في الجملة الاسمية لمناسبته لعنوان المبحث، ثم يتطرق لطرفي الإسناد في الجملة الفعلية في موضعها من البحث.

التقديم والتأخير في طرفي إسناد الجملة الاسمية:

الأصل في المبتدأ أن يكون مقدماً، والأصل في الخبر أن يكون مؤخراً؛ لأن المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملاً فحقه أن يتقدم، كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر[٢]. وقيل أيضا: لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضاً، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه[٣]. ويستعرض البحث مسائل الوجوب والجواز لطرفي الجملة الاسمية المبتدأ والخبر.

أولاً- تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً:

وضع النحاة ضوابط معينة لتقديم المبتدأ وجوباً، وهذه الضوابط أو الحالات هي:

١-**أن يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير**، من دون قرينة تدل على المبتدأ والخبر فتميز أحدهما من الآخر، نحو: "زيد أخوك"، و"أفضل من زيد أفضل من عمرو"، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدمته فقلت: "أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد" لكان المقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً، من

---

(١) نفسه: ج١، ص٢١٣. وانظر: الأشموني: **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٩٤.

(٢) انظر: **شرح التسهيل**، ج١، ص٢٩٦. و ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٨٦. وابن الوردي: **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**،ج١، ص١٧٤. و الشاطبي: **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ج١، ص٥٣-٥٤.

(٣) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٦٩.

غير دليل يدل عليه، فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز، كقولك: "أبو يوسف أبو حنيفة"، فيجوز تقدم الخبر– وهو أبو حنيفة– لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قول الشاعر:

بَنونا بَنُو أبْنائنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فقوله: "بنونا" خبر مقدم، و"بنو أبنائنا" مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم[١]، والقرينة هنا معنوية، وهي التشبيه. والذي سبق هو المشهور[٢]، وبعض النحاة منع التقديم[٣].

٢- **أن يكون الخبر جملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ**[٤]، نحو: "زيد قام"، فقام وفاعله المستتر: خبر عن زيد، ولا يجوز التقديم، فلا يقال: "قام زيد" على أن يكون "زيد" مبتدأ مؤخراً، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون "زيد" فاعلاً لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل يكون من باب الفعل والفاعل[٥].

٣- **أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ بإنما، أو إلا**، نحو: "إنما أنت نذير"[٦]، و"وما محمد إلا رسول"[٧]، ونحو: "إنما زيد قائم"، و"ما زيد إلا قائم"، فلا يجوز تقديم الخبر؛ كي لا يزول الحصر بطريقته الخاصة الموصلة لمعنى معين، فلا يتحقق بعد زواله المعنى على الوجه المراد[٨].

---

(١) انظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٤٧. ٢٤٨. و ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج١، ص٢٩٧. و ابن الناظم: **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص٨٢. والبيت من الطويل وينسب للفرزدق. انظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٤٨. و ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢١٧.

(٢) انظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، ج٢، ص٥٢١.

(٣) انظر: السيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج١، ص٣٣١.

(٤) انظر: ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج١، ص٥٩. و ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج١، ص٢٢١. و الأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٢١٤.

(٥) يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو: "الزيدان قاما" فيجوز أن تقدم الخبر فتقول: "قاما الزيدان"، ويكون "الزيدان" مبتدأً مؤخراً، و"قاما" خبرًا مقدماً، ومنع ذلك قوم. ينظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢١٩. و السيوطي: همع **الهوامع**، ج١، ص٣٣٠.

(٦) سورة هود: الآية١٢.

(٧) سورة آل عمران: الآية١٤٤.

(٨) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢١٩. و الأشموني: **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٩٩. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٣٣١. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج١، ص٤٩٥- ٤٩٦.

٤- **أن يكون الخبر لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء**، نحو: "لزيد قائم"، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: "قائم لزيد"؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة في جملتها، فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه، وهو المبتدأ[١].

٥- **أن يكون المبتدأ له الصدارة في الكلام**، إما بنفسه مباشرة، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وما التعجبية، وكم الخبرية[٢]، نحو: "من لي منجداً"، و"من يقم أحسن إليه"، و"ما أحسن زيدا"، وكقول الشاعر[٣]:

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وخَالةٍ فَدْعاءَ قدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

وإما بغيره، كالمضاف إلى اسم استفهام نحو: "غلام من عندك"، والمضاف إلى اسم شرط نحو: "غلام من يقم أقم معه"، والمضاف إلى كم الخبرية، نحو: "خادم كم صديق عرفت فيه الذكاء"[٤].

٦-**أن يكون المبتدأ ضمير الشأن**، نحو: قوله تعالى: "قل هو الله أحد"[٥]، ونحو: هو زيدٌ قائمٌ، والمعنى: الأمر أو الشأن زيدٌ قائمٌ. لأن الخبر لو قدم على المبتدأ (هو)، نحو: زيد قائم هو، لم يعلم أنه ضمير الشأن، ولوقع الوهم بكونه مؤكدا للضمير المستكن في الخبر (قائم)[٦].

---

(١) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٢٠. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج١ن ص٣٣١. و الأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٢١٦. و **النحو الوافي**، ج١، ص٤٩٦.

(٢) انظر: المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٨٤. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج١، ص١٩٠. والأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٧. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج١، ص٤٩٦.

(٣) انظر: البيت من الكامل، وهو للفرزدق الشاعر الأموي المشهور. ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، ج١، ص٢٠٨. و الأزهري: **شرح التصريح**، ج٢، ص٤٧٦.

(٤) انظر: الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٧. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج١، ص٤٩٦.

(٥) سورة الإخلاص: الآية١.

(٦) انظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج١، ص٢٩٩. و الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٩١. و الأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٢١٧. وهناك حالات أخرى لوجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وقد ذكر الأستاذ عباس حسن- رحمه الله- في سفره النحو الوافي سبع عشر حالة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: ١- ما ورد مسموعا نحو: راكب الناقة طليحان، أي: متعبان. ٢- أن يكون الخبر مقرونا بالفاء، نحو: من ينصحني فمخلص. ٣- أن يكون الخبر مقترناً بالباء الزائدة، نحو: ما شريف بكاذب. ٤- أن يكون الخبر طلباً، نحو: المحتاج عاونه. ٥- خبر المبتدأ الذي للدعاء، نحو: سلام عليكم، وويل للأعداء. ٦- خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب، وخبره معرفة بأل بعدها ضمير مطابق للمبتدأ في التكلم والخطاب، نحو:=

ثانياً- تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً:

وضع النحاة ضوابط لتقديم الخبر على المبتدأ وجوباً، وقرروا عدة حالات لذلك الأمر، وهي كالآتي:

١- **أن يكون المبتدأ نكرة محضة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر جملة أو شبه جملة**[١]، نحو: "قصدك غلامه رجلٌ"، و"عندي درهمٌ" رفعاً لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال، إذ لو قلت: "درهم عندي"، و"رجل قصدك غلامُه"، احتمل أن يكون التابع خبراً للمبتدأ وأن يكون نعتا له؛ لأنه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها[٢]، نحو: "وأجلٌ مسمى عنده"[٣].

٢- **أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على جزء من الخبر**[٤]، نحو: "في الدار صاحبها"، فصاحبها مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو: "صاحبها في الدار"، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً[٥]. ومن الشواهد على هذا قول الشاعر[٦]:

=أنا السيف أمزق الضلال. ٧- خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير تكلم أو خطاب، وقد أخبر عنه بالذي وفروعه مع وجوده بعد الضمير مطابقاً للتكلم، أو الخطاب، نحو: أنا الذي أساعد الضعيف. انظر: عباس حسن: **النحو الوافي**، ج١، ص٤٩٧-٤٩٩.

(١) ابن جني: **الخصائص**، ج١، ص٢٩٩. و الزمخشري: **المفصل**، ص٣٧. و ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٣٧. وابن الحاجب: **الإيضاح في شرح المفصل**، ج١، ص١٨٦. و العلوي: **المنهاج في شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص٢٩٧.

(٢) انظر: ابن الوردي: **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، ج١، ص١٧٧. و الأشموني: **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٩٨. و الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج١، ص٣١١.

(٣) سورة الأنعام: الآية٢.

(٤) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٢٤. و المكودي: **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٨٥. و الأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٢٢٠.

(٥) انظر: ابن الناظم: **شرح ابن الناظم**، ص٨٤. و ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٢٤.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلى، انظر: **ديوان مجنون ليلى**، ص٧١. وقيل لغيره. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج١، ص١٩٥. و ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٢٤. و الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٨.

أهابُكَ إجلالاً وما بِكَ قُدْرةٌ عليَّ ولكنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبيبُهَا

فحبيبُها: مبتدأ مؤخر، وملءُ عين: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره، لأن الضمير المتصل بالمبتدأ– وهو"ها"– عائد على "عين" وهو متصل بالخبر، فلو قلت: "حبيبُها ملءُ عين" عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً(١).

٣- **أن يكون للخبر الصدارة في جملته، فلا يصح تأخيره. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام**(٢)، نحو: "أين زيد"، أو مضافاً إليه، نحو: "صبيحةُ أيِّ يومٍ سفرُكَ". فكلمة "أين" اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، و"زيد" مبتدأ مؤخر. و"صبيحةُ" خبر مقدم، و"أيِّ" اسم استفهام مضاف إليه" و"سفرك" مبتدأ مؤخر.

٤- **أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بإلا أو إنما**، نحو: "ما لنا إلا اتباعُ أحمدا"، و"إنما عندك زيدٌ"(٣). فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، لكيلا يختل الحصر المطلوب، ويختلف المراد(٤).

---

(١) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٢٥. و الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٨. و الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج١، ص٣١٢.

(٢) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٩١. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج١، ص١٩٥. والأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٢١٩.

(٣) انظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج١ن ص٣٠٢. و أبو حيان الأندلسي: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج٣، ص٣٥٠. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج١، ص١٩٤. و الفاكهي: **مجيب الندا إلى شرح قطر الندى**، ص٣٧٤– ٣٧٥. و الصبان: **حاشية الصبان**، ج١، ص٣١٣.

(٤) انظر: عباس حسن: **النحو الوافي**، ج١، ص٥٠٢. وهناك حالات أخرى هي:

أ– أن يكون قد ورد عن العرب متقدماً في مثل من أمثالهم، نحو: "في كل وادٍ بنو سعد"، لأن الأمثال الواردة لا يصح أن يدخلها تغيير مطلقاً.

ب– أن يكون المبتدأ مقروناً بفاء الجزاء، نحو: أما عندك فالخير.

ج– أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً للمكان، نحو: "هنا وثَمَّ" في مثل: "هاهنا النبوغ"، و"ثَمَّ العلم والأدب". بشرط وجود "ها" التي للتنبيه قبل الظرف: "هنا"، فيصير: هاهنا.

د– أن يكون الخبر مؤدياً إلى خفاء المراد من الجملة، أو مؤدياً إلى الوقوع في لبس، فمثال الأول: "لله درك عالما"، فالمراد منها: التعجب، ولو تأخر الخبر، وقلنا: درك لله، لم يتضح المقصود. ومثال الثاني: "عندي أنك بارع"، من كل مبتدأ يكون مسبوكاً من "أنَّ" (مفتوحة الهمزة مشددة النون) ومعموليها، وهي "أنَّ" التي تفيد التوكيد. =

ثالثاً– جواز التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر:

جواز التقديم والتأخير هو الأصل الغالب، ويقع حين لا يجب أحد الأمرين الآخرين، فيجوز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، نحو: "تميميٌّ أنا"، و"مشنوءٌ من يشنؤك"(١)، ونحو: "قائمٌ زيدٌ"، و"قائم أبوه زيدٌ، و"أبوه منطلقٌ زيدٌ"، و"في الدار زيدٌ"، و"عندك عمروٌ"(٢). ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير "في الدار زيد"(٣). ولو كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر، نحو: " زيد قام"، لم يجز تقديم الخبر، لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل. فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك في: "الزيدون قاموا": "قاموا الزيدون"، على أن يكون: "قاموا" خبراً مقدماً(٤).

ويجوز كذلك التقديم والتأخير إذا لم يستويا، نحو: "رجلٌ صالحٌ حاضرٌ"، أو استويا مع وجود قرينة تبين المراد، نحو: "أبو يوسفَ أبو حنيفةَ" جاز التقديم، فنقول: "حاضرٌ رجلٌ صالحٌ"، و"أبو حنيفةَ أبو يوسفَ"؛ للعلم بخبرية المقدم(٥)، ومنه قول الشاعر(٦):

بَنُونَا بَنُو أَبْنائنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا. والشاهد فيه قوله: (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو قوله: "بنونا" على المبتدأ وهو قوله: "بنو أبنائنا" مع تساويهما في التعريف بالإضافة، سوغ ذلك وجود قرينة معنوية، ومراده: أن بني أبنائنا مثل بنينا، وليس العكس(٧).

=ه– أن يكون لفظة "كم" الخبرية، نحو: كم يومٍ غيابك! أو أن يكون مضافاً إليها، نحو: صاحبُ كم كتابٍ أنت! انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٩٣. و ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٠١. والأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٩. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٣٣٢. و الصبان: **حاشية الصبان**، ج١، ص٣١٣. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج١ن ص٥٠٤.

(١) انظر: سيبويه: **الكتاب**، ج٢، ص٢٣٦.

(٢) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٢١٣. و ابن عقيل: **المساعد**، ج١، ص٢٢٠. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٣٣٣.

(٣) انظر: السيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٣٣٣.

(٤) انظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج١، ص٢٩٨. و ابن عقيل: **المساعد**، ج١، ص٢٢١.

(٥) انظر: ابن مالك: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٥. و الصبان: **حاشية الصبان**، ج١، ص٣٠٧.

(٦) البيت من الطويل وينسب للفرزدق. انظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٤٨. و ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢١٧. و الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٥. والشاهد فيه قوله: (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو قوله: "بنونا" على المبتدأ وهو قوله: "بنو أبنائنا" مع تساويهما في التعريف بالإضافة، سوغ ذلك وجود قرينة معنوية، ومراده: أن بني أبنائنا مثل بنينا، وليس العكس.

(٧) انظر: الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٥. الهامش رقم (٢).

وبعد هذا التقديم لأحوال المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير، يدلف البحث إلى الدراسة التطبيقية لشعر خالد سعود الزيد، محاولاً سبر حالات الاتساق النصي من خلال دراسة الأبيات الشعرية المناسبة لهذا الفصل.

أولاً- تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً:

من المواضع التي يتأخر فيها الخبر وجوباً، أن يكون المبتدأ اسماً مستحقاً للصدارة في الجملة، كأسماء الاستفهام والشرط وما التعجبية وكم الخبرية، كقول خالد الزيد:

مَنْ أَنْبَتَ الأَعْشابَ في بَرِّها مَنْ أَطْلَعَ المَكْمومَ من حَجْبِهِ

مَنْ فَجَّرَ الصَّخرَ فسَالتْ بِهِ أوديَةٌ تغرفُ مِنْ غَرْبِهِ

مَنْ أَنْشَأَ السُّحْبَ ومَنْ ساقَها للنَّازِحِ المَنْسِيِّ مِن رَكْبِهِ[1]

تقدم المبتدأ اسم الاستفهام (من) وجوباً؛ وذلك لأنه اسم مستحق للصدارة في الجملة[2]، وتقدير الكلام: الله- سبحانه- فجر الصخر، بينما جاء الخبر متأخرا جملة فعلية في محل رفع خبر في موضعه الطبيعي، ورتبته المناسبة، فالأصل في أسماء الاستفهام أن لها الصدارة في الكلام[3]، وإذا كان ذلك هو الأصل فلا مقتضى للعدول عنه[4].

فالملاحظ في هذا التركيب القوة والمتانة التي أعطت مزيداً من الاتساق للنص، وهذا ساعد على تلاحم أبيات القصيدة، فثبات الرتبة في (من فجر الصخر)، كان عاملاً

---

(1) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص١٥-١٦.

(2) الذي أوجب تقدم المبتدأ هنا ليس أمراً سياقياً اقتضته ظروف الحال والمقام، بل أمر صيغي، أي أن الصيغة هي التي أوجبت تقدمه، إذ لا يجوز لصيغة من صيغ الصدارة كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وما التعجبية، ولام الابتداء أن تتأخر، ذلك لأن معنى هذه الأدوات يصل إلى مضمون الجملة، فالشرط مثلا يقوم بربط الشرط بالجواب ويجعلهما لسبب واحد فلا بد من مجيئه متقدماً عليهما، والاستفهام يجعل معنى الاستفهام منصباً على الجملة كلها وتأخره عن بعض الصيغ يوحي بأنه خارج عن حيز الاستفهام وذلك أمر لا يجوز. انظر: د/ محمد صلاح الدين بكر: **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، مؤسسة، ج٢، ص٨٠.

(3) انظر: المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٨٤. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج١، ص١٩٠. و الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٧. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج١، ص٤٩٦.

(4) انظر: القزويني:**الإيضاح في علوم البلاغة**، ج٢، ص٥٠.

لجعل الكلام قطعة متماسكة من القول المترابط الذي يصل لذاكرة المتلقي بكل يسر وسلاسة.

كما أن توالي تكرار اسم الاستفهام (من) في القصيدة، لفت انتباه المتلقي إلى البحث عن جواب لتلك الأسئلة المتكررة، فالشاعر يقرع الأسماع مرة تلو المرة مستخدماً أداة الاستفهام (من)، باحثاً عن الجواب الشافي لهذه الأسئلة المحيرة التي تدور في خلده، فهو مهموم ومشغول بذلك الذي يبحث عنه، وفي الوقت نفسه يقرر حقيقة ثابتة من خلال استخدامه لأسلوب الاستفهام الذي قصد به التقرير بأن الله– سبحانه وتعالى– هو الذي فعل كل ذلك.

وكذلك يلاحظ أن الحدث يبقى معلقاً في هذه القصيدة، حتى يأتي الجواب عن تلك الأسئلة في نهاية المطاف، لتستكين النفس الحائرة، ويأوي الفكر المشوش، ويهدأ القلب المروع، وعندها يصل الإنسان للحقيقة المطلقة، ويلقي رحله على أعتاب الإيمان بالله– سبحانه وتعالى.

ومن الأمثلة الأخرى على هذا الموضع قول الشاعر الزيد:

كَمْ لَيْلَة بتُّها والهَمُّ يَعْصرُني عَصْراً وقدْ مَزَّقَ الإرْهابُ إنْساني
فَثُرْتُ بَينَ خلايا النفسِ معلنةً ما ضاقَ عن كتمهِ روحي ووجْداني
أضأتِ شَمْعاً دُروبي فهي زاهيةٌ وكنتِ في مُدْلَهِمِّ الخَطْبِ رُبّاني[1]

يلاحظ أن المبتدأ في التركيب (كم ليلة بتها) قد تقدم وجوباً؛ وذلك لأن كم الخبرية من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام[2]، وهي اسم يفيد الكثرة مبني في محل رفع مبتدأ، والخبر جاء متأخراً وجوباً، وهو الجملة الفعلية (بتها)، ويظهر التمييز (ليلة)، وقد استخدم الشاعر في هذا التركيب (كم الخبرية) الدالة على الكثرة؛ ليفيد أن الليالي التي عاشها والهم يعصره عصراً كثيرة متعددة.

إن التزام الشاعر –في التركيب السابق– الترتيب الأصلي للجملة الاسمية بإيراده المبتدأ بموقعه مقدماً، والخبر بموقعه مؤخراً، جاء مراعاة للأصل، وأسهم بشكل ملحوظ في تآزر مفردات البيت الشعري، وتآلف مكوناته، وقوة نسيجه، حيث ازداد قوة وترابطاً.

---

(1) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٣٤– ٣٥.

(2) انظر: ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج١، ص١٩٠. و الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص١٩٧.

ومن مواضع تقدم المبتدأ على الخبر وجوباً، أن يكون الخبر جملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ[1]، ومن ذلك قول الزيد:

وتهبُّ تَنْهَلُ مِنْ رَحيقِ صَفائِه والكلُّ مِنْ خَوْفِ الفراقِ يُعانِي
تَدْنُو إليه مُقَبِّلات ثَغْرَهُ فهُمَا بدَمْعٍ لقاهمَا شَرِقانِ
والشمسُ أدْرَكَهاَ المغيبُ وغادرتْ والليلُ أَقْبلَ ضارباً بجَرانِ[2]

جاء المبتدأ في التركيب (والليل أقبل ضارباً) في موقعه الأصلي، ومنزلته المقررة، بينما جاء الخبر (أقبل ضارباً) متأخرا وجوباً؛ لأنه جملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على المبتدأ (الليل)، ويلاحظ أن ثبات الرتبة بحيث جاء المبتدأ مقدماً والخبر مؤخراً ساهم في بقاء الجملة اسمية، حيث إنه في حالة تقديم الفعل تتحول الجملة إلى جملة فعلية، وهذا مخالف لمراد الشاعر الذي يريد أن يضفي الثبوت واللزوم على التركيب فاستخدم لأجل ذلك الجملة الاسمية، وجعل خبرها فقط متسماً بالحركة (أقبل)، وهذا الفعل أتى ليغطي النهار رويداً رويداً.

هذا الثبات في الرتبة منح التركيب القوة اللازمة للترابط، فالمبتدأ والخبر المتأخر وجوباً أدوات ساهمت بترابط الأبيات السابقة، مما ساعد على اتساق النص بشكل كلي، وأدى ثبات الرتبة في التركيب السابق دوراً مهما في إيصال الفكرة بشكل كامل، حيث أراد الشاعر من استخدامه لكلمة (الليل) مبتدأ أن يقرر أمراً ثابتا لازماً في حياة الإنسان، يعيشه في كل يوم، وهو تعاقب الليل والنهار، فاستخدم "جملة اسمية تدل على الثبوت"[3]، وفي الوقت نفسه جاء بالخبر جملة فعلية دالة على الحدوث[4]؛ ليقرر أن كل ليل مختلف عن سابقه بأحداثه.

ومن أثر البيت السابق على المتلقي "سهولة الفهم، وعذوبة النطق به، وتحلي في قلب سامعه"[5]، كما أن البيت قد وقع على النفس كالماء الزلال، بلا تنافر، ولا تباعد

---

(1) ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج١، ص٥٩. و ابن عقيل: **المساعد**، ج١، ص٢٢١. ١/٢٢١. و الأزهري: **شرح التصريح** ، ج١، ص٢١٤.

(2) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص١٩- ٢٠.

(3) د/فاضل صالح السامرائي: **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، ص١٦١.

(4) انظر: نفسه.

(5) ابن رشيق: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، ج١، ص٢٥٩.

بين ألفاظه، وسهل النطق به، وتقبله السامع من غير تململ ولا نفور، وهذه الأمور أتت من خلال ثبات الرتبة واحتفاظ كل من المبتدأ والخبر بموقعيهما الأصليين.

ومن المواضع التي يتقدم فيها المبتدأ على الخبر كون المبتدأ ما التعجبية، كقول الشاعر خالد الزيد:

كانَ في حبِّ سُعْدى وسُعْدى تَتَهادى من حولهِ وتجولُ
وتناجيه وهوَ مُصْغٍ إليها قَدْ تَغَشَّاهُ لَفظُها المعسولُ
ذكرياتٌ <u>ما أطيبَ العيشَ فيها</u> لَوْ توالتْ أو أنها ما تَحُولُ[1]

جاء المبتدأ في جملة (ما أطيب العيش فيها) في موقعه الأصلي مقدما، حيث احتلت (ما التعجبية) موقع الصدارة في الكلام، فما اسم تعجب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي نكرة تامة بمعنى "شيء"، والجملة المكونة من الفعل (أطيب) والفاعل ضمير مستتر وجوباً (هو) عائد على "ما" في محل رفع خبر.

ويلاحظ هنا أن كلا من المبتدأ والخبر قد احتفظا بموقعيهما الأصليين، وأن الرتبة ثابتة في ذلك التركيب.

ولا شك أن ثبات الرتبة بتصدر "ما" التعجبية الكلام، ومجيء الخبر متأخراً وجوباً قد أوجد ترابطاً وتماسكاً في النظم، وزاد من التآلف والاتساق بين أجزائه، فالمحافظة على القوانين النحوية، والاستخدام الأمثل للألفاظ في موقعها المناسب، ومكانها في الجملة، هو ما يحقق التعلق للضمائم بعضها ببعض، فالألفاظ لا تعتبر حتى" تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عداً كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصص أبان المراد... أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان "[2].

وأيضاً من المواضع التي يتقدم فيها المبتدأ على الخبر وجوباً، أن يكون المبتدأ اسم شرط، ومن أمثلته في شعر الزيد:

لو جَمَّعَ التاريخُ كلَّ فخارِه عادَ الفخارُ إليهِ باسْتِنْسَابِهِ
<u>مَنْ كانَ يَسْتَهويهِ مَنْظَرَ مَاجِدٍ</u> <u>فَلْيَنْظُرَنَّ إليهِ نَظْرَةَ نابِهِ</u>

---

(1) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٣٧– ٣٨.

(2) الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص٨.

قَسَمَاتُهُ تُنْبيكَ مبلغَ عَزْمِه في النائباتِ ومُدْلَهِمِّ صعَابِه[1]

تكون (مَنْ) اسم شرط جازماً[2] يجزم فعلي الشرط والجواب، ويأخذ وظيفة في الجملة، فقد يكون في محل رفع، أو جر، أو نصب، وفي التركيب الشرطي (من كان يستهويه....) التزمت الرتبة في مواقعها الأصلية، فاسم الشرط (من) جاء متقدماً وجوباً؛ لأنه من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، بينما جاء الخبر متأخراً وجوباً، ومكوناً من مجموع جملتي فعل الشرط (كان) وجوابه (فلينظرن)، وهذا الثبات في الترتيب، ومحافظة كل من المبتدأ والخبر على الموقع الأصلي لهما، حقق نوعاً من القوة بين أجزاء الجملة.

فالشاعر يمتدح في أبياته العامل، ويبين فضله على البشرية، وأنه صانع الحضارة، فالتطور يسير في ركابه، والمجد كل المجد في جلبابه، ثم ينتقل مستخدماً الأسلوب الشرطي، الذي يشد انتباه السامع المتلهف لبقية الكلام، والمنتظر للجواب؛ ليقرر حقيقة مفادها أن تضحية العامل من أجل التقدم والحضارة والعمران، واضحة في قسماته ومشاهدة في ملامح وجهه. إن هذا التداخل والتمازج بين أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه، وثبات أجزاء الأسلوب الشرطي كل في موقعه الأصلي، قد أكسب النص مزيداً من الاتساق.

فأداة الشرط تطلب فعل الشرط، وهو بدوره يبحث عن جوابه، فلا يستكين حتى يحظى بجوابه المناسب، وكأنه يبحث عن قطعته الناقصة التي يكمل بها بنيانه المرصوص المتماسك القوي.

ومن المواضع التي يتقدم فيها المبتدأ وجوباً، أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ بإنما[3]، كما ورد في قول الشاعر الزيد:

لا تدفنُوهُ ففي الأعْمَاقِ قَدْ سكَنا رِفْقاً بأَفْئِدَةٍ قَدْ أَصْبَحَتْ كَفَنا
ولا تُريقُوا دُمُوعَ الحُزْنِ مِنْ أَسَفٍ فإنَّما حِزْنُهُ أنْ نَعْرِفَ الحَزَنَا

---

(1) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٤٦.

(2) مَنْ: اسم شرط لتعميم أولي العلم من ملك، وإنسان، وشيطان. انظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ج٤، ص١٨٦٣.

(3) انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢١٩. و الأشموني: **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٩٩. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٣٣١.

وشَيَّعُوهُ بِأَكْبَادٍ مُفَجّعَةٍ قَدْ جَادَ مِنْ أَجْلِها روحاً وما وَهَنا[1]

دخلت أداة الحصر إنما المركبة من إنَّ و ما غير الموصولة والتي تكف إنَّ وأخواتها عن العمل وتسمى ما الكافَّة إلا ليت فيجوز فيها الإعمال والإهمال[2]، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني (ت٦٠٤م)[3]:

قالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هذا الحمامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

برفع الحمام ونصبه[4].

وهي تأتي لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه[5]، وعندما تدخل (ما) على (إنّ)، فإن اختصاصها بالجملة الاسمية يزول، وتدخل حينها على الجملة الاسمية، والجملة الفعلية[6]، ومن ذلك قوله تعالى في محكم التنزيل: "قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا"[7].

وفي هذا التركيب يلاحظ أن أداة الحصر (إنما) دخلت على الجملة الاسمية (حزنه أن نعرف الحزنا) فحصرت المبتدأ (حزنه) في الخبر (أن نعرف الحزنا) الذي جاء مصدراً مؤولاً من أنْ والفعل (نعرف)، والتقدير: معرفة الحزن، فالشاعر استخدم أداة الحصر (إنما)؛ ليحصر الحزن في فقدان ذلك الزعيم الخالد، وأن الحزن الحقيقي الذي يسيطر على مشاعر الناس، هو ما تشعر به الأمة جمعاء إثر فقدانه، وما دون ذلك ليس

---

(1) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٧١.

(2) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٣٤٢. و ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص١٤٩.

(3) هو: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، من الطبقة الأولى. من أهل الحجاز. كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة. وكان أبو عمرو بن العلاء يفضله على سائر الشعراء. وهو أحد أشراف الجاهلية. شعره كثير، جمع بعضه في ديوان مطبوع صغير. وكان أحسن العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو. وعاش عمراً طويلاً. توفي نحو: ٦٠٤م. انظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص٥٤-٥٥. والبيت من البسيط.

(4) انظر: ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص١٤٩.

(5) انظر: القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ج٣، ص٢٦.

(6) انظر: د/محمد صلاح الدين بكر: **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، ج٢، ص٤٠٢- ٤٠٣.

(7) سورة الجن: الآية ٢٠.

بحزن. وقد أفادت إنما في إثبات الحزن الحقيقي ونفي أي حزن غيره، وثبات الرتبة هنا أدى إلى إيصال المعنى المقصود للمتلقي.

ونجد كذلك من الشواهد الأخرى على تقدم المبتدأ وجوباً، أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ بإلا، كقول الشاعر الزيد:

هاتِي شَذَا التَّاريخِ يا نَزْوى كَفَى صَدًّا وبُعْدَا
ما نحنُ إلا عاشقا نِ وقدْ كَسَانا الحبُّ بُرْدَا
حرفانِ قدْ حَفَرا بما ءِ الطُّهْرِ أَشْعاراً ومَجْدَا[1]

في التركيب (ما نحن إلا عاشقان) حصر الشاعر المبتدأ (نحن) في الخبر (عاشقان) بأسلوب الحصر (ما*إلا)، وهذا الحصر أراد به الشاعر أن يحصر الموصوف (نحن) على الصفة (عاشقان)؛ ليبين أهمية العلاقة بينه وبين تلك المدينة التي يعشقها وكأنها حبيبته، فمن طرق القصر النفي والاستثناء، كقولك في قصر الموصوف على الصفة: ما زيد إلا شاعر[2]، حيث توجه النفي إلى صفته لا ذاته؛ لأن أنفس الذوات يمتنع نفيها، وإنما تنفى صفاتها، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك، وإنما النزاع في كونه شاعرا أو كاتباً تناولهما النفي، فإذا قيل: إلا شاعر جاء القصر[3].

وثبات الرتبة في هذا التركيب، ومحافظة المبتدأ على موقعه المتقدم، والخبر على موقعه المتأخر واجب، فلا يجوز تقديم الخبر؛ كي لا يزول الحصر بطريقته الخاصة الموصلة لمعنى معين، فلا يتحقق بعد زواله المعنى على الوجه المراد[4]. وذلك الثبات في الرتبة قد ساعد الشاعر على إيصال المعنى المراد للمتلقي بكل وضوح، وهذا ناتج من خلال سبك البيت الشعري بالوسائل الشكلية، وهي (ما * إلا).

---

(1) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص١١١. ونزوى: مدينة في سلطنة عمان.

(2) انظر: القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ج٣، ص٢٣.

(3) انظر: نفسه: ج٣، ص٢٤.

(4) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢١٩. والأشموني: **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٩٩. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٣٣١. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج١، ص٤٩٥- ٤٩٦.

ويتقدم المبتدأ على الخبر وجوباً عند التساوي في التعريف والتنكير[1]، كقول الشاعر الزيد:

آت وجرحُ النَّازفينَ قوادِمي ما ليلُ أحْلامِي كوَقْعِ صَوارِمي
قَذِرونَ ما صانُوا حياضَ مَعالِمي وأنَا الحَفِيُّ بهِم نَديمُ مَكارِمِ
أسْقيكُم بيدي كؤوسَ نوابضٍ حَرَّى دماً لم تَسْتَكِنْ لِمَصَادِمِ[2]

جاء المبتدأ والخبر في قول الشاعر: (وجرح النازفين قوادمي)، متساويين في التعريف، حيث أن المبتدأ (جرح النازفين) معرف بالإضافة، وكذلك الخبر (قوادمي)[3] معرف بالإضافة أيضاً، وهنا التزم كلاهما برتبته؛ كي لا يحدث تغير بالمفهوم لدى المتلقي، فالشاعر يريد أن يكون (جرح النازفين) مسنداً إليه مبتدأ، و(قوادمي) مسنداً خبراً، ولو قدم الخبر لأصبحت، الجملة (قوادمي جرح النازفين)، ولخالف ذلك مراد الشاعر من كون المبتدأ هو (جرح النازفين)، فجاء التزام الرتبة بتقديم المبتدأ وجوباً مناسباً لما أراده منتج النص، وساهم ذلك بإيصال الفكرة واضحة لا لبس فيها لمتلقي النص، والمحافظة على الرتبة في المثال السابق ساهمت بتقوية النص وتلاحمه.

وفي المثال الآخر المتمثل بقول الشاعر: (وأنا الحفي) فإن ركني الجملة متساويان في التعريف، فالمبتدأ جاء ضميراً منفصلاً دالاً على المتكلم (أنا)، بينما جاء الخبر معرفاً بأل (الحفي)، وهنا جاءت الرتبة ملتزمة ومقيدة، فاحتفظ كل من المبتدأ والخبر بالموقع الأصلي، ولو قدم الخبر على المبتدأ، لأصبحت الجملة: الحفي أنا، وهذا يخالف ما أراده الشاعر، إذ لا يجوز تقديم الخبر في هذا، لأنك لو قدمته فقلت: (الحفي أنا) لكان المقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً، من غير دليل يدل عليه.

ولا شك أن التزام الرتبة هنا قد أسهم بإيصال المعنى للمتلقي بكل وضوح، فلو تغيرت الرتبة لحدث تشويش في المقصود بالمبتدأ والخبر، ولكن ورود ركني الجملة

---

(1) انظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج1، ص٢٤٧– ٢٤٨. و ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج1، ص٢٩٧. وابن الناظم: **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص٨٢. وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج1، ص٢١٧–٢١٨.

(2) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٩١.

(3) القوادم: أربع أو عشر ريشات في مقدَّم الجناح. وقادم الإنسان: رأسه، والجمع قوادم. انظر: الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ص١١٤٧، باب الميم فصل القاف.

كل في موقعه حال دون ذلك، وزاد من تماسك البيت الشعرى، والذي بدوره يعطي القوة للبناء العام للنص.

ثانياً- تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً:

من مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً، أن يكون المبتدأ نكرة محضة[1] ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر جملة أو شبه جملة، ومن الشواهد على هذا في شعر الزيد قوله:

نشوانُ من ذوبِ الحشاشَةِ نَسْجُهُ ومِنَ الحقيقةِ هديهُ والمَنْزعُ
يرنو إلى الأُفقِ البعيدِ بلحظِه فإذا الوجودُ بناظريهِ مُجَمَّعُ
في صَمتِهِ سِرٌ وفي إنشادِه سِحْرٌ يُفرِّقُ ما يشاءُ ويَجْمَعُ[2]

في الجملة (في صمته سر)، جاء المبتدأ نكرة محضة أي تامة، وهو: (سرٌّ)، والذي سوغ الابتداء به كون الخبر شبه جملة (في صمته) تقدمت عليه، وموجود بها معرفة، وهو الضمير المضاف إلى (صمت) وهو في محل جر مضاف إليه، وهنا يجب أن يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ، ولعل السبب في ذلك مخافة أن تصبح شبه الجملة نعتاً للمبتدأ.

إن حدوث التغيير في الترتيب الأصلي لموقع المبتدأ والخبر في التركيب السابق، قد جاء مناسباً لما تفرضه القاعدة النحوية التي تنص على وجوب تأخير المبتدأ إن كان نكرة محضة، وخبره شبه جملة، وهذا التأخير الواجب في رتبة المبتدأ أدى إلى فهم المراد، فمقصد الشاعر أن إيصال الفكرة للمتلقي، يلزم من كون الكلام مفيدا لمعنى من المعاني، ولو قدم المبتدأ على الخبر لأصبح التركيب (سر في صمته)، وهذا الأمر قد يخشى معه تحول الخبر إلى نعت، مما يؤدي إلى فقدان أحد ركني الجملة، وهذا يوصل إلى تعذر حصول المقصود من التركيب.

إن ورود التركيب بهذه الصورة قد أدى إلى تآزر كل من المبتدأ والخبر، وتحقق الفائدة منهما، مما انعكس إيجاباً على اتساق النص.

---

(1) يعد النحاة تقديم الخبر: (شبه الجملة) على المبتدأ النكرة مسوغاً من مسوغات الابتداء بالنكرة، وفي هذا يقول ابن الناظم: "وقد ينكران –أي المبتدأ والخبر– بشرط حصول الفائدة، وذلك في الغالب: بأن يكون المبتدأ نكرة محضة، والخبر ظرفاً، أو جاراً أو مجروراً مقدماً". ابن الناظم: **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص٨٠.

(2) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٣١.

ومن مواضع تقدم الخبر وجوباً، أن يكون للخبر الصدارة في جملته، فلا يصح تأخيره. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام، كقول الشاعر الزيد:

قدْ طَغَى ليلُ الأسَى مُخْتَرِقاً عَزَماتِ الوطَنِ المُخْتَرَمِ
إنني المقتولُ بالأمسِ ضُحىً عندَ ذاكَ المنزلِ المُنْهَدِمِ
أينَ مَنْ يَشربُ مني ألمِي؟ أينَ مَنْ يَحْمِلُ عني همَمِي؟[1]

من الملاحظ أن الخبر في قول الشاعر(أين من يشرب مني ألمي؟) قد جاء مقدماً وجوباً، بينما جاء المبتدأ الاسم الموصول (من) مؤخرا، و(أين) اسم استفهام مبني على الفتح، وهو ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهذا التقديم للخبر جاء واجباً؛ لكون الخبر اسم استفهام، وأسماء الاستفهام مما له الصدارة في الكلام.

إن هذا التغيير في الترتيب، بحيث جاء الخبر مقدماً، والمبتدأ مؤخراً استدعته الموافقة لقوانين العربية السليمة، والشاعر بقوله السابق يتساءل عمن يشرب ألمه، ويريحه من همومه المتكالبة عليه، بسبب احتلال وطنه، وأسر أبناء ذلك الوطن، وقد أفاد الاستفهام التعجب، فالغرض من إيراد الشاعر لهذا الاستفهام إثارة العجب عند من يخاطب به أو يتلقاه، فكأنه يعجب من قلة المناصرين، وتخلي المقربين عنه وعن وطنه في هذه المحنة الشديدة، ويسأل متعجباً عن مكان وجودهم، وكأنهم اختفوا ليتركوه يواجه مصيره.

كما أن لجوء الشاعر لأسلوب الاستفهام "أسلوب ذكي غير مباشر يحاول من خلاله جعل المخاطب هو الذي يعبر بنفسه عن المعنى، أو يدركه بنفسه ولو لم يعبر عنه بكلامه. والطريق السهل للوصول إلى هذه الغاية، أن يطرح على المخاطب جملة استفهامية موجهة توجيهاً خاصاً، إذ يحيطها بقرائن تجعله يدرك المعنى بنفسه، سواء عبر عنه بالجواب أو لم يعبر"[2].

لقد ذهب الشاعر إلى تكرار الاستفهام بقوله: (أين من يحمل عني هممي؟)، محاولاً التأكيد على بحثه عن المعين والمساند، وهذا يدل على شدة الألم الذي يعانيه جراء صدمته بالواقع المرير الذي كشف له زيف كثير من العلاقات الإنسانية.

([1]) نفسه: ص١٥١.

([2]) عبد الرحمن حسن حبنكة: **البلاغة العربية**، ج١، ص٢٧١.

ومن المواضع التي يتقدم فيها الخبر وجوباً على المبتدأ، أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على جزء من الخبر، كقول الشاعر الزيد:

حَسْبُها والشَّوْقُ سَائِقُها وشَذَا الأَحْلامِ طارِقُها
أنها لمْ تَسْتَكِنْ أَبَداً وحَنَاياها مَطَارِقُهَا
تَتَجافى عَنْ مَضَاجِعِهَا ويعافُ النَّوْمَ خَافِقُهَا[1]

لقد تقدم الخبر (شذا الأحلام) على المبتدأ وجوباً في التركيب (شذا الأحلام طارقها)، لأن المبتدأ (طارقها) قد اشتمل على الضمير المتصل به (هاء الغيبة)، وهو راجع إلى شذا الأحلام، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو: (طارقها شذا الأحلام)، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً[2]. والتزام الشاعر بالقاعدة النحوية في البيت السابق، يبين بكل وضوح المسند من المسند إليه، مما يؤدي إلى سهولة الفهم لدى المتلقي، وهذا يساعد في تلاحم أجزاء البيت الشعري، مما ينعكس على البناء الكلي للنص.

ثالثاً- جواز التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر:

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً عند أمن اللبس، وكان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر، ومن صور الجواز في ركني الجملة الاسمية قول الشاعر الزيد:

خالَكَ العاشقونَ مَرْمَى منالٍ فإذا البُعدُ مثلُهُ في التَّدَاني
قِصَّةٌ أنتِ في ضميرِ الليالي لن نرى غيرَ ظِلِّها في المَعاني
حار فيها منذُ القديمِ رجالٌ غرقوا في مجاهلِ الشُّطآنِ[3]

في الجملة (قصة أنت) المبتدأ (أنت) جاء متأخراً، والخبر (قصة) جاء متقدماً، وهذا من التقديم جوازاً، حيث أمن اللبس في هذا التركيب، فالمبتدأ معرفة، والخبر نكرة. وواضح أن المبتدأ (أنت)، ولكن لداع بلاغي فقد قدم الخبر، حيث أراد الشاعر أن يبين أهمية الخبر بالنسبة للمتلقي، فأتى به مقدماً على المبتدأ. وهذا التقديم قد ساعد الشاعر في إيصال مراده ومرامه، وليس هذا فقط، بل إن التركيب قد تلاحم بصورة أقوى من

---

(1) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٩٥.

(2) انظر: ابن الناظم: *شرح ابن الناظم*، ص٨٤. و ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٢٤. و الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج١، ص٣١٢.

(3) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٦٩.

وضعه الأصلي (أنت قصة)، فقد شد المستمع، وجعله متلهفاً باحثاً عن باقي الكلام، الذي اكتمل بقوله: (أنت).

خامساً- الرتبة في الجملة الفعلية

إن القاعدة المطردة في النحو العربي أن تلتزم الجملة الفعلية شكلاً ثابتاً، فهي تبدأ بفعل يعقبه فاعل ومفعول به أو مكملات الجملة الفعلية، ولكن قد يحدث أحياناً تقديم وتأخير لهذا أو ذاك، مثل تقديم المفعول به على الفاعل، أو تقديم المفعول به على الفعل والفاعل كليهما.

وهذا الأمر يأتي لدواع بلاغية ومقاصد دلالية يهدف إليها المتحدث، وإن كان بخلاف الأصل، فالأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول[١]، قال ابن النحاس (ت٣٣٨ه): "وإنما كان الأصل في الفاعل التقديم لأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول"[٢].

ويرفد ذلك ما جاء في شرح ابن عقيل على الألفية: "الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل؛ لأنه كالجزء منه... والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه على الفاعل"[٣].

أما تقدم الفاعل على الفعل فقد منعه البصريون، وبينوا أن ذلك يكون في الابتداء كما قال ابن السراج: " أن الفاعل لا يجوز أن يقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء"[٤].

ويشير إلى ذلك ابن عقيل بقوله: " حكم الفاعل التأخر عن رافعه.... ولا يجوز تقديمه على رافعه"[٥]. وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله[٦].

وفي هذا المبحث سوف يذكر البحث_ بإذن الله تعالى قضية التعدي في الفعل، وتعدي الفعل اللازم، ويتطرق إلى قضية الرتبة بين الفعل والفاعل، وبين الفاعل والمفعول به، وبين الفعل والمفعول به، إضافة إلى الترتيب بين المفعولات.

---

(١) انظر: السيوطي: **الأشباه والنظائر في النحو**: ج٢، ص٨٢.

(٢) نفسه.

(٣) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٣٩.

(٤) ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج١، ص١٦٥.

(٥) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٢٢.

(٦) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٢٣.

أولاً- اللزوم والتعدي في الفعل:

لقد عرف سيبويه الفعل فقال: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "[١]. وينقسم الفعل إلى لازم ومتعد، فالفعل اللازم: هو الذي يكتفي بفاعله ولا يتعدى إلى مفعول، نحو: قام وانطلق وشرف واحمرَّ واحمارَّ وانطلق وتدحرج وتضارب. ويسمى أيضاً لازماً، وقاصراً، وغير متعدٍّ[٢].

أما الفعل المتعدي[٣] فهو: الفعل الذي لا يكتفي بفاعله ويتعدى إلى مفعول واحد، أو مفعولين أصلهما المبتدأ مثل: ظن وأخواتها، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: أعطى وكسا، أو ثلاثة مفاعيل، مثل: أعلم وأنبأ وأرى[٤]. ويسمى أيضاً واقعاً؛ لوقوعه على المفعول به، ومجاوزاً؛ لمجاوزته الفاعل إلى مفعول به[٥].

ثانياً- تعدي الفعل اللازم[٦]:

قد يتعدى الفعل اللازم سواء بحرف الجر، أو بتغيير صيغة الفعل مثل: زيادة الهمزة في أوله، نحو: أجلسته، أنزلته، أخرجته، أعظمته، أكرمته.

أو بتضعيف عين الفعل، نحو: عظَّمته، نزَّلته، كرَّمته، قدَّمته.

أو ألف المفاعلة، نحو: جالسته، خاصمته، نازلته.

أو الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرجته، استبعدت الظن، استوجب محمد التكريم.

---

(١) ابن سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص١٢.

(٢) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٨٤. و الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص٣٧٨.

(٣) علامة الفعل المتعدي أمران: الأول: صحة أن تصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: "البابُ أغلقته"، والثاني: أن يصاغ منه اسم مفعول تام، نحو: "الخير عمله زيد"، فهو معمول. بخلاف: "خرج"، فإنه لا يقال منه: "زيد خرجه عمرو"، ولا هو مخروج، بل مخروج به، أو إليه، فلا يتم إلا بالحرف. انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٨٤. و الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص٣٧٨.

(٤) انظر: سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص٣٣ وما بعدها. و ابن هشام: **شرح جمل الزجاجي**، ص١٢٥وما بعدها. وعباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص١٥٠. ١٥١.

(٥) انظر: الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص٣٧٨.

(٦) انظر: ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١٥٨. و ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٨٧. و الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص٣٨٠. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص١٥٩ وما بعدها.

ومنه كذلك حذف حرف الجر على التوسع، فينصب ما بعده بعد أن كان مجروراً، ويكون نصبه على السعة، أو الاتساع، أو حذف حرف الجر، أو نزع الخافض، ومنه قول جرير:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولمْ تَعُوجُوا كلامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرامُ[1]

والأصل: تمرون بالديارِ.

ثالثاً- الرتبة بين الفعل والفاعل:

إن التزام الرتبة بين الفعل والفاعل واجب، إذ الجملة الفعلية عمادها يتركب من الفعل ثم الفاعل، ولا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، فتأخير الفاعل عن عامله واجب، وإذا تقدم الفاعل على الفعل كان ذلك من باب الابتداء، كما قال ابن السراج: " أن الفاعل لا يجوز أن يقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء "[2].

فلا يقال: "زيد قام"، على أن زيداً فاعل، بل يجب كونه مبتدأ، فمذهب النحاة البصريين على أن الفاعل إذا قدم على الفعل فهو مرفوع بالابتداء، وخبره الفعل وفاعله المستتر[3]. فمنع التقديم هو مذهب نحاة البصرة[4].

وقد منع البصريون تقديم الفاعل لأنه كالجزء من الفعل[5]، فهو جزء الكلمة، وجزء الكلمة لا يتقدم على بعضها[6]. وقيل أيضاً: إن من أسباب المنع: لأنه يقال عند تقديم الفاعل المثنى والمجموع: الزيدان قاما والزيدون قاموا، ولا يجوز أن يقال: الزيدان قام

---

(1) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٨٨.

(2) ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج١، ص١٦٥.

(3) انظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٣٢٠- ١٣٢١.

(4) انظر: المبرد: **المقتضب**، ج٤، ص١٢٨. و ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج١، ص١٦٥. وابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٠٢. و ابن عصفور: **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص١٥٩. و ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٠٧.

(5) انظر: **المفصل**، ص٢٩. و أبوالبركات الأنباري: **أسرار العربية**، ص٧٩. و ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٠٢.

(6) انظر: أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**، ص٧٩-٨١. و أبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ص١١٢. و ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٠٣. وقد ذكر أبو البقاء العكبري (ت٦١٦ه) اثني عشر وجهاً في التدليل على أن الفاعل جزء من أجزاء الفعل. انظر: أبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ص١١٢.

والزيدون قام، فلو كان الاسم المتقدم فاعلاً للفعل المتأخر لوجب الإفراد في الفعل، ولما رفع المثنى والجمع فاعل، فدلَّ ذلك على أن المقدم مبتدأ[١]. ومن أسباب المنع الأخرى، أن كونه فاعلاً لا يتصور حقيقة إلا بعد صدور الفعل منه ككونه كاتباً وبانياً فجعل في اللفظ كذلك[٢].

أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل مطلقاً[٣]، واستدلوا بأدلة، منها قول الزبَّاء:

ما لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[٤]

فقدم الفاعل (مشيُها) على عامله (وئيدا)، وقالوا: الأصل هو: وئيدًا مشيُها، بينما أوَّل البصريون (مشيُها) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: مشيهُا يظهر وئيدا. فالمبتدأ حذف خبره وسدت الحال مسده، أو هو ضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند[٥].

وثمرة الخلاف في تقديم الفاعل تظهر حين يكون الفاعل مثنى أو مجموعاً، نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، فالكوفيون يجيزون التقديم، نحو: الزيدان قام، والزيدون قام، والبصريون لا يجيزون التقديم[٦]، إلا إذا اتصل بالفعل ضمير تثنية أو جمع[٧]، ويكون: الزيدان والزيدون مبتدأ. وذكر ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أن البصريين لا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر[٨].

---

(١) انظر: المبرد: **المقتضب**، ج٤، ص١٢٨. و أبو البقاء العكبري: **اللباب**، ص١١٢. و ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٠٧.

(٢) انظر: أبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ص١١٢.

(٣) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٠٨. و أبو حيان: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٣٢٠. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص٧٨. و ابن هشام: **مغني اللبيب**، ج٢، ص٦٦٧.

(٤) البيت من الرجز، وينسب للزبَّاء. وقد ورد في: ابن هشام: **مغني اللبيب**، ج٢، ص٦٦٧. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص٧٨. و الأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص٣٣٦. ونسبه العيني (ت٨٥٥هـ) إلى الخنساء. انظر: العيني: **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، ج٢، ص٩٠٩.

(٥) انظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٠٩. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص٨٠.

(٦) انظر: ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج٢، ص٢٢٨. و أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٣٢٠. و ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٢٣.

(٧) انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤٢٣. و الأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٣٩٨.

(٨) انظر: ابن عصفور: **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص١٦١.

رابعاً- الرتبة بين الفعل والمفعول به:

ذكر النحاة مواضع لوجوب رتبة معينة بين المفعول به والفاعل، تنحصر في اتجاهين، أولهما: وجوب تأخير المفعول به عن الفعل، والآخر: وجوب تقديمه عليه، وخلاف هذه المواضع تكون حالة جواز تقديم أو تأخير، وذلك على النحو الآتي:

أ- وجوب تأخر المفعول به عن الفعل:

ذكر النحاة مواضع يجب أن يتأخر فيها المفعول به عن الفعل، تنحصر فيما يأتي:

١- أن يكون المفعول به مصدراً مؤولاً من أن المؤكدة ومعموليها مخففة أو مشددة، وأن المخففة، نحو: "علم أن لن تحصوه"[١]. وأن الثقيلة، نحو: عرفت أنك فاضل[٢].

٢- أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب، نحو: ما أحسن زيداً. ما أكرم خالداً[٣].

٣- أن يكون محصوراً بأداة حصر، هي: "إلا" المسبوقة بالنفي، أو "إنما" نحو: لا يقول الشريفُ إلا الصدقَ، إنما يقول الشريفُ الصدقَ[٤].

٤- أن يكون واقع في صلة حرف مصدري ينصب الفعل، وهو أن وكي، في نحو: سرني أن تقرن القول الحسن بالعمل الأحسن، لكي يرفع الناس قدرك[٥].

٥- أن يكون مفعولاً لعامل مجزوم بحرف جزم يجزم فعلاً واحداً، فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معاً، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم، تقول: وعداً لم أخلف. وإساءة لم أفعل. ولا يصح: لم وعداً أخلف، ولم إساءة أفعل[٦].

٦- أن يكون مفعولاً به لفعل منصوب بالحرف: "لن"، فلا يجوز أن يتقدم على عامله فقط، وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى"لن" معاً، نحو: ظلماً لن أحاول، وعدواناً لن أبدأ[٧].

---

(١) سورة المزمل، من الآية: ٢٠.

(٢) انظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٥٢. و أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٦٨.

(٣) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص٢٤٧. و ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج١، ص٤٣٥. و السيوطي: همع الهوامع، ج٢، ص٨.

(٤) انظر: ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١٠٨. و الفاكهي: **مجيب الندا إلى شرح قطر الندى**، ص٤٦٤.

(٥) انظر: الصبان: **حاشية الصبان**، ج٢، ص٨٥. ٨٥/٢. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص٩١.

(٦) انظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٧٠. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج٢، ص٨. و الصبان: **حاشية الصبان**، ج٢، ص٨٥. . و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص٩١.

(٧) انظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٧٠. و ابن عقيل: **المساعد**، ج١، ص٤٣٦. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج٢، ص٨.

٧- خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل عن المفعول به، كأن يكون كل منهما اسماً مقصوراً، نحو: ساعد عيسى يحيى، أو مضافاً لياء المتكلم، نحو: كرم صديقي أبي. فلو تقدم المفعول به – من غير قرينة- لالتبس بالمبتدأ، ومهمة المبتدأ المعنوية تخالف مهمة الفاعل(١).

٨- أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما، نحو: عاونتك كما عاونتني(٢).

ب- وجوب تقديم المفعول به على الفعل:

١- إن كان اسماً له الصدارة في جملته، كأن يكون اسم استفهام، أو اسم شرط(٣)، نحو: قوله تعالى: "فأي آيات الله تنكرون"(٤)، وقوله: "أيا ما تدعوا"(٥).

٢- إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله به، نحو: "إياك نعبد"، فلو تأخر المفعول به "إيا" لاتصل بالفعل، وصار الكلام: نعبدك؛ فيضيع الغرض البلاغي من التقديم، وهو الحصر.

٣- أن يكون عامله مقروناً بفاء الجزاء في جواب "أمَّا" الشرطية الظاهرة أو المقدرة، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأمَّا. فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً، لأن الفعل- وخاصة المقرون بفاء الجزاء- لا يلي أمَّا الشرطية(٦). نحو قول الله تعالى: "فأَمَّا اليتيم فلا تقهر، وأَمَّا السائل فلا تنهر"(٧). وقوله تعالى: "وربك فكبر، وثيابك فطهر، والرجز فاهجر"(٨).

---

(١) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص٢٤٧. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١٠٧.

(٢) انظر: الأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٤١٩. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص٨٧.

(٣) انظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٦٨-١٤٦٩. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١١٩. و ابن عقيل: **المساعد**، ج١، ص٤٣٤.

(٤) سورة غافر: الآية ٨١.

(٥) سورة الإسراء: الآية ١١٠.

(٦) انظر: ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١١٩.. و الأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٤١٨. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج٢، ص٨.

(٧) سورة الضحى: الآيتان ٩-١٠ .

(٨) سورة المدثر: الآيات ٣- ٤- ٥.

ج- جواز تقدم المفعول به على الفعل:

يجوز أن يتقدم المفعول به على فعله في غير حالات التقديم الواجب، والتأخير الواجب[١]، وذلك نحو قوله تعالى: "فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة"[٢]، ونحو قوله: "ففريقاً كذبتم، وفريقاً تقتلون"[٣].

خامساً- الرتبة بين الفاعل والمفعول به:

إن النمط المثالي لبناء الجملة الفعلية أن يذكر الفعل أولاً، ثم الفاعل، ثم المفعول به، وقد تختلف الرتبة بين هذه الأجزاء، ولكن هناك ضوابط لهذا، كما أن هناك مواضع للوجوب والجواز في التقدم والتأخر، وسيستعرض البحث هذه المواضع فيما يأتي:

أ- وجوب تقديم الفاعل على المفعول به:

يجب أن يتقدم الفاعل على المفعول به في المواضع الآتية:

١- إذا خيف اللبس بين الفاعل والمفعول به، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر[٤]، حيث لا يؤدى المعنى إلى التمييز بين الاثنين، كأن يكون كل منهما اسماً مقصورا، نحو: ساعد عيسى يحيى، أو مضافاً لياء المتكلم، نحو: كرَّم صديقي أبي. فلو تقدم المفعول به على الفاعل لخفيت حقيقة كل منهما، وفسد المراد بسبب خفائها؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض واللبس. فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب واجباً. فمثال اللفظية: أكرمت يحيى سعدى، فوجود تاء التأنيث في الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث (سعدى)، ومثل: كلم فتاهُ يحيى، لأن عودة الضمير على (يحيى) دليل على أنه الفاعل، وأنه متقدم في الرتبة، برغم تأخره في اللفظ. ولم يكن مفعولاً به لكيلا يعود الضمير على شيء متأخر في اللفظ والرتبة.

ومثال المعنوية: أتعبت نُعْمى الحُمَّى. فالمعنى يقتضي أن تكون (الحمى) هي الفاعل؛ لأنها هي التي تتعب (نعمى)، لا العكس.

---

(١) انظر: ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج٢، ص٢٢٨. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١١٩. والأشموني: **منهج السالك**، ج١، ص٣٤٧.

(٢) سورة الأعراف: الآية٣٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ٨٧.

(٤) انظر: المبرد: **المقتضب**، ج٣، ص٩٣. و ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج٢، ص٢٤٥. . و ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٥٢. و المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٥٩٤. و ابن الوردي: **شرح التحفة الوردية**، ص٢١٠.

٢- أن يحصر المفعول به ب(إنما)، حيث يتأخر المحصور عن المحصور عليه، نحو: إنما ضرب زيدٌ عمراً[١]. ف (زيد): فاعل مرفوع، ويجب أن يتقدم لإرادة حصر المفعول به (عمرو).

٣- أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً[٢]، نحو: أكرمتُ زيداً. أو كان المفعول به ضميراً، نحو: الرجلُ أكرمتُه، وعاونتك كما عاونتني.

ب- وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:

يذكر النحاة مواضع يجب فيها تقديم المفعول به على الفاعل، فيتوسط بينه وبين الفعل، وهي كالآتي:

١- أن يحصر الفاعل، والمحصور يجب أن يتأخر، فيلزم تقدم المفعول به على الفاعل حينئذ[٣]، ذلك في قوله تعالى: "إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ"[٤]، فلفظ الجلالة (الله) منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه الفتحة، (العلماء) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهنا أريد حصر الفاعل، فتأخر عن المفعول به.

٢- أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول[٥]، وعندئذٍ يتقدم المفعول به حتى لا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، نحو قول الله تعالى: "وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ بكلمات فأتمهن"[٦]، فإبراهيم: مفعول به منصوب مقدم وجوباً، وربه: فاعل مرفوع مؤخر وجوباً.

---

(١) انظر: أبو حيان الأندلسي: **التذييل والتكميل**، ج٦، ص٢٨٧. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١٠٨. والشاطبي: **المقاصد الشافية**، ج٢، ص٦٠٣. وفي الحصر بـ(إلا) خلاف بين النحاة، فقد أجاز البصريون تقديمه على الفاعل. انظر: ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١٠٨.

(٢) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٤١. و ابن الوردي: **شرح التحفة الوردية**، ص٢٠٩.

(٣) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٤٦. و المرادي: **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٥٩٥.

(٤) سورة فاطر: الآية ٢٨.

(٥) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٤٦. و ابن عصفور: **المقرب**، ج١، ص٥٤. والمرادي: **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٥٩٥.

(٦) سورة البقرة: الآية ١٢٤.

٣- أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً مع كون الفاعل اسماً ظاهراً، فيتقدم المفعول به[١]، نحو قوله تعالى: "وجاءتهم رسلُهُم بالبينات"[٢].

ج- جواز تقدم المفعول به على الفاعل:

يجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل فيما عدا المواضع السابقة، مواضع وجوب التأخر أو التقدم[٣]، نحو قول الله تعالى: "ولقد جاء آل فرعون النذر"[٤].

سادساً- الرتبة في المفعولات:

إذا اجتمع عدة مفعولات لفعل واحد فإن أحدهما تكون له أصالة التقديم، وأصالة المفعول تكون من خلال كونه:

أ- **مبتدأ في الأصل**، وهذا مع الأفعال التي تتعدى إلى اثنين[٥]، أصلهما المبتدأ والخبر، حيث حق المبتدأ أن يتقدم على الخبر في الأصل، من ذلك قول الله تعالى: "وتحسبهم أيقاظاً وهو رقود"[٦]، فضمير الغائبين (هم) يكون مفعولاً أول، وله حق التقديم؛ لأنه المبتدأ، إذ أصل المفعولين جملة اسمية (هم أيقاظ).

ب- **فاعلاً في المعنى**، ويكون ذلك مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر[٧]، نحو قوله تعالى: "فكسونا العظام لحماً"[٨]، ف(العظام) مكسو فهو الآخذ، أي الفاعل في المعنى؛ لذا استحق أصالة التقديم.

---

(١) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٤٦. وابن عصفور: **المقرب**، ج١، ص٥٤. والمرادي: **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٥٩٥.

(٢) سورة الروم: الآية ٩.

(٣) انظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٠٣. و ابن عصفور: **المقرب**، ج١، ص٥٥. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١١١.

(٤) سورة القمر: الآية ٤١.

(٥) انظر: ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٦٢. و الشاطبي: **المقاصد الشافية**، ج٣، ص١٥٣.

(٦) سورة الكهف: الآية ١٨.

(٧) انظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٥٢. و ابن الناظم: **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص١٨١.

(٨) سورة المؤمنون: الآية ١٤.

ج- **مسرحاً غير مقيد بحرف جر**، فالمفعول به المسرح أو غير المقيد بحرف الجر يقدم على المفعول به غير المسرح أو المقيد بحرف الجر[١]،كقولنا: اخترت زيداً القوم أو من القوم، فتقدم "زيداً"، لأنه مسرح غير مقيد بجار لفظاً وتقديراً، و"القوم" مقيد تقديراً، و"من القوم" مقيد لفظاً، والمسرَّح مقدم على المقيد، لأنه مسرَّح غير مقيد بجار لفظاً وتقديراً، و"القوم" مقيد تقديراً"، و"من القوم" مقيد لفظاً، والمسرَّح مقدم على المقيد؛ لأن علقة ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى إليه بواسطة [٢].

وهناك حالات يجب فيها الآتي:

وجوب تقديم المفعول به الأول:

يكون تقديم المفعول به الأول (المبتدأ في الأصل أو الفاعل في المعنى) واجباً في الحالات الآتية[٣]:

أ- **إذا خيف اللبس، فلم يعرف أيهما الفاعل في المعنى، أو المبتدأ في الأصل**، نحو: ظننت زيداً عمراً، واخترت الشجعانَ الجندَ، حيث يجوز في كل من المفعولين في الأول أن يكون فاعلاً، وفي الثاني يجوز أن يكون كل منهما مبتدأ؛ لذا وجب أن يعد المذكور أولاً مفعولاً به أولَ.

ب – **إذا أريد حصر المفعول الثاني؛ لأن المحصور يكون ثانياً**؛ لذا يجب أن يتقدم المفعول الأول، نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً، ونحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً،

ج- **أن يكون المفعول الأول ضميراً متصلاً**، سواء أكان الثاني اسماً ظاهراً أم كان ضميراً، نحو قول الله تعالى: "إنا أعطيناك الكوثر"[٤]، ونحو: العالم ظننته مجتهداً.

---

(١) انظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٦٦. و ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٦٢.

(٢) انظر: ابن عقيل: **المساعد**، ج١، ص٤٣٣. و الأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٤٧٠.

(٣) انظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٦٧– ١٤٦٨. و ابن هشام: أوضح المسالك، ج٢، ص١٦٢. ١٦٣.

(٤) سورة الكوثر: الآية ١.

وجوب تقديم المفعول به الثاني:

يجب تقديم المفعول به الثاني على الأول في المواضع الآتية[1]:

أ- **عن طريق الحصر**، وهو أن يحصر ما هو فاعل في المعنى، حينئذٍ يتأخر المحصور وهو الفاعل في المعنى، فيتقدم المفعول به في المعنى عليه، وهو الثاني لتحقيق معنى الحصر، نحو: ما أعطيت الدرهمَ إلا زيداً، وما ظننت قائماً إلا عمراً.

ب- **أن يكون المفعول الثاني ضميراً متصلاً، والأول اسماً ظاهراً**، نحو: الفاضلَ ظننته زيداً، والدرهمَ أعطيته زيداً.

ج- **أن يشتمل المفعول به الأول على ضمير يعود على المفعول به الثاني**، فيلزم تأخير المفعول به الأول المشتمل على الضمير؛ حتى لا يعود الضمير على اسم متأخر في اللفظ والرتبة، نحو: ظننتُ زيداً غلامَه، وأعطيتُ المالَ مالكَه.

وبعد هذه الإطلالة على الرتبة بين الفعل وفاعله، والفعل ومفعوله، والفاعل والمفعول به، وكذلك الرتبة بين المفعول الأول والمفعول الثاني، سيتجه البحث في الصفحات القادمة لدراسة ذلك دراسة تطبيقية لشعر خالد الزيد، محاولاً بيان ما يساعد على تماسك النص واتساقه من خلال علاقة الترتيب في الجملة الفعلية.

أولاً- الفعل المتعدي:

ومن الأمثلة على الفعل المتعدي قول خالد الزيد:

كافرٌ بالمنى وليتَ الأماني لمْ يقُدْها إلى هواهُ الدليلُ

جَرَحَتْ قلبَهُ الكريمَ وأدمَتْ عَزْمَه الحرَّ فهو حيٌّ قتيلُ

يسكبُ الدمعَ مِنْ دمٍ فَيواري دمعَهُ مِنْ خدودِهِ المنديلُ[2]

---

(1) أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٦٧. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١٦٣. والشاطبي: **المقاصد الشافية**، ج٣، ص١٥٢. وفيما يخص المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، فالترتيب بينهما حكمه حكم الترتيب بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما، فما ثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار لوجود الناسخ. انظر: الشاطبي: **المقاصد الشافية**، ج٣، ص١٥٣. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص٢٣. وكذلك إن كان الفعل متعدياً لثلاثة، فالأول منها كان فاعلاً، وقد صيرته همزة النقل مفعولاً به، فالأصل الذي يراعى فيه أن يقدم على المفعول الثاني والثالث، وأصلهما –على الأرجح– مبتدأ وخبر؛ فيراعى في الترتيب بينهما ما يراعى بين المبتدأ والخبر. انظر: عباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص١٧٨.

(2) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٣٦.

في قول الشاعر: (يسكبُ الدمعَ)، يلاحظ أن الفعل المتعدي (يسكب) قد طلب مفعولاً به (الدمع)، ولم يكتف بفاعله الضمير المستتر جوازاً (هو)، وهذا التعدي قد أوجد جملة متراصة عبرت عما يكنه الشاعر من مشاعر جياشة، وأحاسيس رقيقة خير تعبير، فوجود المفعول به (الدمع)، قد أوضح حالة الحزن والأسى التي يعيشها الشاعر، فقد شكلت الجملة الفعلية بعمدتها الفعل والفاعل، وفضلتها المفعول به وحدة مترابطة، وما ذلك إلا لحاجة الجملة الفعلية لمفعول يكمل عقدها، ويسهم في إيضاح المعنى المراد للمتلقي.

ثانياً- تعدي الفعل اللازم:

قد يتعدى الفعل اللازم سواء بحرف الجر، أو بتغيير صيغة الفعل مثل: زيادة الهمزة في أوله أو بتضعيف الفعل، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر الزيد:

مَنْ أحكمَ الأفلاكَ في سيرها مَنْ سَيَّرَ المخلوقَ في دَرْبِهِ
مَنْ أَنبتَ الأعشابَ في بَرِّها منْ أطلعَ المكمومَ منْ حَجْبِهِ
مَنْ فَجَّرَ الصَّخْرَ فسالتْ به أوْديةٌ تغرفُ من غَرْبِهِ[1]

لقد تعدى الفعل اللازم (نبت) بزيادة الهمزة في أوله فأصبح (أنبت) الذي يطلب مفعولاً به (الأعشاب)، فيما الفاعل جاء ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود على الله – جل جلاله- وهذا التعدي أسهم في إيجاد نوع من الترابط بين أجزاء الجملة، كما منحها بعداً آخر يوضح المتسبب في ظهور العشب، فالجملة قبل ذلك كانت: (نبتت الأعشاب)، والفعل فيها لازم غير متعد، ولكن جاء الشاعر بالهمزة فتعدى الفعل إلى مفعول به، وعندها تبين الفاعل، وهو الضمير المستتر(هو) العائد على الله – سبحانه-، ولا شك أن ذلك التعدي قد أسهم بتماسك البيت الشعري، وقوة البيت الشعري وتماسكه تنعكس تلقائياً على قوة واتساق النص إجمالاً.

ومن أمثلة تعدي الفعل اللازم بحرف الجر، قول الزيد:

يسقيكَ كأسَ الحزنِ وهو مغرِّدٌ ويذيبُ فيكَ الأنسَ وهو الموجعُ
نشوانُ من ذوبِ الحشاشةِ نسجُهُ ومن الحقيقةِ هديهُ والمنزعُ
يرنو إلى الأفقِ البعيدِ بلحظهِ فإذا الوجودُ بناظريهِ مجمَّعُ[2]

---

(1) نفسه: ص١٥.

(2) نفسه: ص٣١.

لقد تعدى الفعل اللازم (يرنو) بحرف الجر (إلى)، بينما جاء فاعله ضميراً مستتراً جوازاً تقديره (هو) يعود على الشاعر، كما أن الفعل اللازم (يرنو) لم يكتف بفاعله، بل طلب ما يتعدى إليه، فالفعل (يرنو) وصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجر(إلى) الذي يؤدي المعنى المقصود لدى الشاعر، وهو انتهاء الغاية المكانية، فالشاعر قد اختار حرف الجر المناسب ليؤدي المعنى المراد، أو العلاقة المعنوية المرادة، فلو اكتفى الشاعر بقوله: (يرنو بلحظه) لافتقدت الجملة إلى التماسك المطلوب. ولكن الشاعر حرص على الإحاطة التامة، فنظر نظراً بعيداً، وهذا النظر كان كافياً لسبر حقيقة الوجود.

ثالثاً– الرتبة بين الفعل والفاعل:

ذكر البحث أن المذهب الصحيح في هذه المسألة هو تقدم الفعل على الفاعل، وهو القول الذي ذهب إليه البصريون، وأن الجملة إذا بدأت باسم فقد تحولت إلى جملة اسمية، ومن الأمثلة على وجوب الرتبة بين الفعل والفاعل قول الشاعر خالد الزيد:

هوَ شعلةُ التاريخِ التي ما شابَها زَيْفٌ وليسَ الزَّيفُ منْ آدابهِ
منه استَمَدّ المصلحونَ نداءَهمْ وتوافدوا يتصارعونَ ببابه
ومشى إليهِ الأكرمونَ كرامةً فالكلُّ مُسْتَبِقٌ لشرحِ كتابهِ[1]

في التركيب (استمد المصلحون نداءهم) جاء الفعل (استمد) أولاً، ثم تبعه الفاعل (المصلحون)، وهذا يتطابق مع القاعدة النحوية التي تنص على أن الفعل يسبق الفاعل ولا يتقدم عليه، فهما كالكلمة الواحدة، ولو بدأ الشاعر بكلمة (المصلحون)، لتغير مدلول الجملة، وتحولت من فعلية إلى جملة اسمية، ويتبعها حينئذٍ تغير دلالي، ذلك أن دلالة الجملة الاسمية تختلف عن دلالة الجملة الفعلية، فالاسمية تدل على الثبوت، بينما الجملة الفعلية تدل على الحدوث[2]. وهذا الثبات في الرتبة جاء وفق القواعد المرعية للغة العربية.

---

(1) نفسه: ص٤٧.

(2) د/فاضل صالح السامرائي: **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، ص١٦١. يعلق د/فاضل صالح السامرائي على ذلك قائلاً: " وهذا من باب التجوز في القول، أما الصحيح فهو أن الاسم يدل على الثبوت، والفعل يدل على الحدوث، فـ(منطلق) يدل على الثبوت، و(ينطلق) يدل على الحدوث والتجدد ". د/فاضل صالح السامرائي: **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، ص١٦٢.

رابعاً- تأخر المفعول به عن الفعل:

أ- وجوب تأخر المفعول به عن الفعل:

من حالات وجوب تأخر المفعول به عن الفعل، أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما[1]. ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر خالد سعود الزيد:

إني سكبتكِ من أعماقِ وجداني يا مهبط الوحي يا فيحاءَ بستاني
ففيك ما في فؤادي من تجاربهِ ومن سجاياي في أنسي وأحزاني
ما اللفظُ في نفسيَ النَّشوى سوى طلَلٍ قدْ صغتهُ فاسْتوى عملاقَ بنيانِ[2]

يلاحظ في التركيب (سكبتك) أن الفاعل قد جاء ضميراً متصلاً هو (تاء المتكلم)، وكذلك جاء المفعول به ضميراً متصلاً هو (كاف الخطاب)، ولا حصر في أحدهما، فوجب أن يتقدم الفعل على المفعول به، وهذا الثبات في الترتيب بين الفعل والمفعول به قد أدى إلى وصول المعنى المقصود من الكلام بكل وضوح.

ومن الحالات الأخرى لوجوب تأخر المفعول به عن الفعل، أن يكون مفعولاً لعامل مجزوم بحرف جزم يجزم فعلاً واحداً، فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معاً، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم[3]. ومن ذلك قول الشاعر الزيد:

جَنَحَتْ نحوهُ الهمومُ فأمْسى نضوَ همٍّ والهَمُّ خطْبٌ جليلُ
لمْ يذُقْ منذ ليلتين طعاماً يتلوّى منَ الأسى ويميلُ
مقفرُ الجيبِ منهكُ العزمِ خاوٍ ضامرُ الوجهِ شاحبٌ مهزولُ[4]

في التركيب (لم يذق من ليلتين طعاماً) جاء أن الجازم (لم) أولاً ثم تبعه الفعل المجزوم (يذق) ثم تلاه المفعول به (طعاماً)، وهذا من التأخر الوجوبي للمفعول به عن الفعل، فلا يجوز أن يقال: لم طعاماً يذقْ، ومجيء الجملة حسب مقتضيات القاعدة النحوية، وبثبات الترتيب قد أدى إلى وصول المعنى المراد بكل سلاسة ويسر، إلا أنه

---

(1) انظر: الأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٤١٩. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص٨٧.

(2) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٣٣.

(3) انظر: أبو حيان الأندلسي: *ارتشاف الضرب*، ج٣، ص١٤٧٠. و السيوطي: **همع الهوامع**، ج٢، ص٨. والصبان: **حاشية الصبان**، ج٢، ص٨٥. و عباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص٩١.

(4) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٣٧.

يجوز في مثل هذا التركيب أن يقدم المفعول به على عامله وعلى الجازم، فنقول: طعاماً لم يذق. وحينئذ يكون التقديم لدواع بلاغية كالأهمية مثلاً.

ومن المواضع الأخرى للتأخر وجوباً، أن يكون مفعولاً به لفعل منصوب بالحرف: "لن"، فلا يجوز أن يتقدم على عامله فقط، وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى"لن" معاً[1]، كقول الشاعر خالد الزيد:

إنَّ يوماً على الطغاةِ عصيباً قادمٌ يحضنُ المواكبَ حضنا
يتجافى عن المضاجعِ بأساً ويدكُّ القلاعَ حِصْناً فحِصْنا
لن ترى فوق أرضِهِ همجياً تتريَّ الشعارِ يقتلُ مُضْنى[2]

عند النظر في الجملة (لن ترى فوق أرضه همجياً)، نجد أن المفعول به (همجياً) قد تأخر عن الفعل (ترى)، وعن الناصب (لن)، وهذا التأخر على الناصب والعامل هو من التأخر الوجوبي، ويجوز أن نقول: همجياً لن ترى، أما القول: لن همجياً ترى فلا يجوز. إن ثبات الرتبة في التركيب السابق قد جاء مطابقاً لما تقتضيه القواعد النحوية، وأدى المعنى بكل وضوح.

كذلك من الحالات الأخرى لتأخر المفعول به وجوباً عن الفعل، أن يكون المفعول به مصدراً مؤولاً من أن المؤكدة ومعموليها مخففة أو مشددة، وأن المخففة[3]، كقول الشاعر الزيد:

يا بني قومي لقد آن الفِدى فاصدعوا بالحق فالسيفِ الحكم
أعلنوها ثورةً جامحةً تلطمُ الإفرنجَ لطماً والعجم
نحن قومٌ قد أبوا أن يركنوا لحثالاتِ حثالاتِ الأمم[4]

في هذا التركيب جاء المفعول به مصدراً مؤولاً من أن والفعل (أن يركنوا)، والأصل: أبوا الركون، وهذا من الحالات التي يجب أن يتأخر فيها المفعول به عن الفعل، ومجيء التركيب موافقاً للقاعدة قد أعطى الجملة مزيداً من السهولة في النطق،

---

(1) انظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**3، ١٤٧٠. وابن عقيل: **المساعد**، ج١، ص٤٣٦.

(2) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص١٠١.

(3) انظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٥٢. وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٦٨.

(4) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص١٧٢– ١٧٣.

والسلاسة في التعبير، ومخالفة مثل هذا التركيب وذلك بتقديم المصدر المؤول تؤدي إلى ضياع المعنى المراد، وفقدان غاية أساسية من غايات اللغة.

ب- وجوب تقديم المفعول به على الفعل:

يجب أن يتقدم المفعول به على الفعل، وذلك حين يكون اسماً له الصدارة في جملته، كأن يكون اسم استفهام، أو اسم شرط[١]، ومن ذلك قول الشاعر خالد الزيد:

عربيةٌ ما ناوشتها عُجْمَةٌ موتورةٌ في طعنها لمكارمي
صُلبتْ على حطينَ فهي مريضةٌ زمنى تنامُ على دفينِ مآثمِ
كم كابدتْ زمناً ليبلغَ نفخُها من دون ما جدوى سموَّ غمائمي[٢]

لقد تقدم المفعول به (كم) الخبرية، وهي اسم يفيد الكثرة مبني في محل نصب مفعول به على الفعل (كابدت)؛ لأن له الصدارة في جملته، وهذا من التقديم الوجوبي للمفعول به على الفعل، وذلك التقديم قد جاء موافقاً لما تقتضيه القاعدة النحوية. واستخدام الشاعر لكم الخبرية جاء ليدل على كثرة ما تعانيه نفسه التواقة للمجد المجبولة على التحدي، من صعوبات في سبيل الوصول للهدف المنشود، فآماله تبلغ غمام السماء وعنانه.

ج- جواز تقدم المفعول به على الفعل:

يجوز أن يتقدم المفعول به على فعله في غير حالات التقديم الواجب والتأخير الواجب[٣]، ويشاهد ذلك في مثل قول الشاعر خالد الزيد:

على وجههِ صورتي لو يَعي وفي مقلتيهِ صدى منبعي
وفي شفتيهِ انسيابُ الجمال نسيماً يُجنِّحُ في أضلعي
وفي صوتهِ بحَّةٌ حلوةٌ هي النغمُ الفردُ في مَسْمَعِي[٤]

لقد تقدم المفعول به (نسيماً) على الفعل (يجنح)، ويعد هذا من التقدم جوازاً على الفعل، وهذا التغير في رتبة المفعول به إنما جاء لإرادة الشاعر بيان أهمية المفعول به،

---

(١) انظر: أبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٦٨- ١٤٦٩. وابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١١٩.

(٢) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٩٢.

(٣) انظر: ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج٢، ص٢٢٨. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١١٩.

(٤) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٤٣.

حيث إن رؤية ولده يتحدث تمثل له الجمال منساباً بين أضلعه كالنسيم العليل الذي فيه شفاء الأرواح من السقم، ولا شك أن تقديم المفعول به قد أسهم بلفت انتباه المتلقي للحديث، وهذا يمد النص بالقوة والطاقة اللازمة لكي يصبح مترابطاً.

ومن الشواهد الأخرى على تقدم المفعول به على الفعل جوازاً، قول الشاعر خالد الزيد:

في صمته سرٌّ وفي إنشاده سحرٌ يفرقُ ما يشاءُ ويجمعُ
بشراً تراهُ فما يروعُكَ مظهرٌ من شكله وكأنما هو بلقعُ
حتى إذا فاضتْ مدامعُ قلبه وطغى الشعورُ وما لذلكَ مَدْفَعُ[1]

في هذه الجملة تقدم المفعول الثاني (بشراً) على الفعل (ترى) وعلى المفعول به الأول (هاء الغيبة)، وعلى الفاعل المستتر وجوبا (أنت)، ويبتغي الشاعر غاية من وراء تقديم المفعول به على الفعل، حيث يتحدث في قصيدته تلك عن الشاعر، فهو برأيه بشر حاله كحال البشر الآخرين، وحينما ينظر الناس إليه فإنهم يرونه كذلك، فهو مثلهم بالشكل والهيئة، والغاية من التقديم هي العناية والاهتمام بالمتحدث عنه، ولفت انتباه المتلقي له، ثم بعد ذلك يوضح الفوارق بينه وبين بقية البشر.

ولا شك أن شد حواس المتلقي ولفت انتباهه بهذا التقديم، مما يسهم في الترابط الكلي للنص. فقول الشاعر: (بشراً تراه) يقرع أسماع المتلقي بقوة تفوق بدرجة كبيرة فيما لو قال الشاعر: (تراه بشراً)، وهنا تتضح فائدة التقديم، واحتفاء الشاعر بها.

خامساً– الرتبة بين الفاعل والمفعول به:

أ– وجوب تقديم الفاعل على المفعول به:

من حالات وجوب تقديم الفاعل على المفعول به أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً[2]،أو كان المفعول به ضميراً، كقول الشاعر خالد الزيد:

أقسمتُ ما التاريخُ غيرُ إهابه فالمجدُ كلُّ المجدِ في جلبابه
لا تنكروا ثوباً عليه ممزقاً فلرُبَّ قصر شيدَ من أسلابه
لو جمَّع التاريخُ كلَّ فخاره عادَ الفخارُ إليه باستنسابه[3]

---

(1) نفسه: ص٣١– ٣٢.

(2) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٤١. و ابن الوردي: **شرح التحفة الوردية**، ص٢٠٩.

(3) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٤٦.

تألفت الجملة (لا تتكروا ثوباً) من (لا الناهية)، والفعل المضارع المجزوم (تتكروا)، والضمير المتصل (واو الجماعة) في محل رفع فاعل، ثم المفعول به (ثوباً)، كما أن الترتيب بين العمد والفضلة قد جاء حسب ما يقتضيه الترتيب الأصلي للجملة الفعلية، حيث الفعل فالفاعل، ثم المفعول به، وهذا الثبات في الرتبة إنما جاء كذلك؛ لأن الفاعل ضمير متصل والمفعول به اسم ظاهر. وأدى المعنى المراد منه، حيث وصل للمتلقي واضحاً.

ومن الأمثلة الأخرى، قول الشاعر خالد الزيد:

نحن أَمَّنا المعالي قبلها فلمَ التهريجُ ما هذا الصَّمَمْ
يا بني قومي لقد آنَ الفِدى فاصدعوا بالحقِّ فالسيفِ الحكمْ
أعلنوها ثورةً جامحةً تلطمُ الإفرنجَ لطماً والعجمْ[1]

في هذا البيت فإن التركيب قد تألف من الفعل (أعلن)، والفاعل الضمير المتصل (واو الجماعة)، والمفعول به الضمير المتصل (هاء الغيبة)، ويلاحظ أن الترتيب جاء كما هو في الأصل، أي: الفعل فالفاعل فالمفعول به، وهنا ثبات في الترتيب الأصلي للجملة الفعلية، وهذا الثبات جاء حسب ما تقتضيه القاعدة النحوية من وجوب تقديم الفاعل على المفعول به.

ب- وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:

يذكر النحاة مواضع يجب فيها تقديم المفعول به على الفاعل، فيتوسط بينه وبين الفعل، ومن ضمنها أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً مع كون الفاعل اسماً ظاهراً، فيتقدم المفعول به[2]، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر خالد الزيد:

سرى والليلُ قدْ وفَدَا يشقُّ الدَّربَ مُتَّئِدَا
وتقذِفُهُ النوى بِنوى تَنَامى شَوْطُها مَدَدَا
فكَمْ عَصَفَتْ عواصفُها وعرْبَدَ ليْلها وعَدَا[3]

---

(1) نفسه: ص١٧٢.

(2) انظر: الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٤٦. و ابن عصفور: **المقرب**، ج١، ص٥٤. والمرادي: **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٥٩٥.

(3) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٢٠٤.

تكون التركيب من الفعل (تقذف)، والمفعول به المتقدم وجوباً الذي جاء ضميراً متصلاً (هاء الغيبة)، ثم جاء الفاعل اسماً ظاهراً (النوى)، وهذا التقدم للمفعول به اقتضته القاعدة النحوية التي توجب تقدمه على فاعله إذا كان ضميراً متصلاً، وفاعله اسماً ظاهراً، والشاعر جاء بالمفعول به ضميراً متصلاً؛ لوجوده في ذهن المتلقي، حيث يدل عليه في البيت الأول قوله: (سرى والليل قد وفدا)، أي: سرى (هو)، وقد أدى هذا التقديم للمفعول إلى توفر مزيد من القوة، حيث توثقت عرى التركيب للبيت الشعري الواحد، وهذا الأمر ينعكس بدوره على القوة الكلية للنص، مما يمنح النص مزيداً من الاتساق والتلاؤم.

ج- جواز تقدم المفعول به على الفاعل:

يجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل فيما عدا مواضع وجوب التأخر أو التقدم[1]، ومن الشواهد في شعر خالد الزيد قوله:

حتى إذا فاضَ الصباحُ بنورِه ومحى الدُّجى بشعاعِه الفتَّانِ
قالَ الرِّفاقُ أفِقْ لكأسِكَ واستقِمْ فلقَدْ أضاعَ صوابكَ الزَّبَداني
فَأفَقْتُ أجمَعُ شملَ منفرطِ الهوى فإذا الهَوى في قلبِ كلِّ كيانِ[2]

في قول الشاعر: (أضاع صوابك الزبداني) تركبت الجملة من الفعل (أضاع)، والمفعول به المضاف (صوابك)، إضافة إلى الفاعل (الزبداني)، وقد جاء المفعول به مقدماً جوازاً على الفاعل، ويريد الشاعر من تقديمه للمفعول به أن يبين أثر تلك المدينة الجميلة ذات الريف الخلاب، والجمال الفتان على عقله، فهو يريد بيان أثر ذلك السحر عليه لدرجة أنه أضاع صوابه، فأتى بهذا التقديم، ويجوز له كذلك أن يقول: أضاع الزبداني صوابك. ولكنه يريد أن يثير المتلقي ويوصل المعنى بأقوى تركيب ممكن، ليشكل بيتاً شعرياً قوياً قادراً على إحداث المطلوب في القارئ.

ولا شك أن هذا التقديم قد أسهم بإبراز المعنى الذي يرومه الشاعر، فهو قد أراد أن يوضح الأهم قبل المهم، فلجأ إلى التقديم والتأخير، والقارئ أو المستمع يشده ويروقه ذلك، وذلك يجعل الكلام قطعة متماسكة من القول، كما يقول الجرجاني: " ولا تزال

---

(1) انظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢٠٣. و ابن عصفور: **المقرب**، ج١، ص٥٥. و ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١١١.

(2) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٢١.

ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف بك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان "[1]. ويشير الزركشي ممتدحاً هذا الأمر بقوله: " هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق"[2].

سادساً- الرتبة بين المفعولات:

أ- وجوب تقديم المفعول به الأول:

يكون تقديم المفعول به الأول (المبتدأ في الأصل أو الفاعل في المعنى) واجباً في حالات، منها: إذا خيف اللبس، فلم يعرف أيهما الفاعل في المعنى، أو المبتدأ في الأصل[3]، كقول الشاعر خالد الزيد:

في كلِّ شبرٍ من دمائك حفْنةٌ جعلت وجودَك في الورى موصولا
ما كنتَ إلا المجدَ في صَهَواته نجمٌ تألق للشعوبِ رسولا
فلسوف تعلمُ أنَّ مجدَكَ خالدٌ وبأنَّ ليلاً لن يدومَ طويلا[4]

في التركيب (جعلت وجودك في الورى موصولا) تقدم المفعول به الأول (وجودك) على المفعول به الثاني (موصولا) وجوباً؛ وذلك لأنه مبتدأ في الأصل، فأصل الجملة قبل دخول الفعل (جعل): وجودك في الورى موصول، فوجودك: مبتدأ، وموصول: خبر، حيث حق المبتدأ أن يتقدم على الخبر في الأصل، وهذا الثبات في الترتيب قد اقتضته القاعدة النحوية.

والشاعر في هذه الأبيات يصف طفل الحجارة الفلسطيني ويشبه دمه بالأرض التي تشبر، فكأن وجوده وأحقيته في أرضه متصلة كاتصال الأرض بعضها ببعض.

كما أن الثبات قد أضفى المزيد من الاتساق الذي اكتسبته الجملة من خلال تقديم المفعول به الأول على المفعول به الثاني، وهذا يتضح جلياً فيما لو عكسنا الوضع،

---

(1) الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص٩٦.

(2) الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، ص٧٧٠.

(3) انظر: أبو حيان: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٤٦٧- ١٤٦٨. وابن هشام: **أوضح المسالك**، ج٢، ص١٦٢- ١٦٣.

(4) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص١٨٦.

وقدمنا المفعول به الثاني، وحينئذٍ يظهر تهلهل البيت الشعري وفقدانه لمقوم أساسي من مقومات تماسكه وقوته.

ومن الحالات التي يجب تقدم المفعول به الأول على الثاني، أن يكون المفعول به الأول ضميراً متصلاً، والثاني اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً، ومن الأبيات الواردة في شعر خالد الزيد قوله:

ولولاكَ لم يحملْ فديتكَ كاهلي شجوناً وألحاناً قصيًّا مذاقُها
فطوراً تراني في المجاهلِ راتعاً وطوراً على الأخرى مليًّا أذوقُها
هي النفسُ قد تلهو وتُدْرِكُ شأْوَها من اللهوِ أو تسْمو فَيَصْفُو بريقُها[1]

في البيت المثال فإن المفعول به الأول قد أتى ضميراً متصلاً، وهو (ياء المتكلم)، فلزم أن يتقدم على المفعول به الثاني (راتعاً) الذي جاء اسماً ظاهراً، وثبات الرتبة في هذا التركيب قد أدى إلى وصول المعنى المراد للقارئ بكل وضوح ويسر، حيث وقع الكلام عليه موقعاً حسناً، وهذا مستمد من حديث الشاعر عن نفسه، فارتأى أن يستخدم ضمير المتكلم أولاً.

ب- وجوب تقديم المفعول به الثاني:

في الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، يجب أن يتقدم المفعول به الفاعل في المعنى، ويكون ذلك مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر[2]، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر خالد الزيد:

كلّما شئتُ أن أعبرَ عنها أفلتَ اللفظُ من يَدي ولِساني
هيَ ما يَمْنَحُ الحياةَ كياني هيَ ما يكشفُ الهَوى وجْداني
أنا لولا وجوُها لَمْ أكنْ شيئاً ولا كانَ معْطِياً إنْساني[3]

في هذا الشاهد الشعري يلاحظ أن الفعل (منح) من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والذي له حق التقدم هنا هو المفعول به الفاعل في المعنى، وفي هذا التركيب ينطبق ذلك على لفظ(كياني)، فالممنوح ال حياة هو (كياني) أي هو

---

(1) نفسه: ص٢٠٩.

(2) انظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٥٢. و ابن الناظم: **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص١٨١..

(3) خالد سعود الزيد: **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٧٠.

الآخذ، والأصل أن يتقدم على المفعول به الثاني (الحياة)، ولكن الذي حدث هو تقديم الشاعر لمفعول من حقه التأخير، وهذا تصرف من قبل الشاعر اقتضته الضرورة الشعرية، واستقامة الوزن؛ لأن ذلك يقع على أذن السامع وقعاً موسيقياً لطيفاً، وأصل التركيب: يمنح كياني الحياة.

إن مجيء التركيب على خلاف القاعدة النحوية، وإن كان ظاهرياً قد أحدث ارتباكاً في سياق الترتيب، ولكنه في واقع الأمر، قد أحدث تلاحماً وتداخلاً بين أجزاء الجملة، بسبب استقامة الوزن، فلو قال الشاعر: منح كياني الحياة، لحدث خلل في موسيقى البيت، وما يؤيد ذلك ما ذُكر من الانسياب الطبيعي للبيت الشعري، ووقوعه على النفس موقعاً حسناً.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام قول الدكتور إبراهيم أنيس تعليقاً على موضع المفعول به، حيث يقول: " فهاهو ذا المفعول به الذي لا يكاد يتقدم على فاعله في النثر، نراه في الشعر حراً طليقاً لا يخضع لنظام النثر، بل يسير وفق هوى الشاعر ووفق فنه، فأحياناً نرى الشاعر الحريص على موسيقاه، يضحي بموضع المفعول رعاية لتلك الموسيقى؛ لاسيما في القافية التي لا يكون شعر عربي بغيرها، فيستمسك بالقافية ولا يعبأ في سبيلها بتقديم المفعول على فاعله "[1].

(1) د/إبراهيم أنيس: **من أسرار اللغة**، ص٢٩٤.

سادساً- الخاتمة

لقد حاول البحث أن يقدم عرضاً لقضية الرتبة في شعر الزيد، وأن يتطرق إلى مواضع التقديم والتأخير موضحاً الواجب منها والجائز، كما ألقى الضوء على الدواعي البلاغية لذلك.

وفيما يأتي يوجز البحث أبرز النتائج:

١- الرتبة ليس لها باب نحوي مستقل من الأبواب النحوية ولكنها منثورة، وقد عرض لها النحاة باعتبارها إحدى مبادئ ترتيب الكلم داخل سياق الجملة.

٢- الأصل في ترتيب الجملة أن تأتي على النسق المعهود، ولكن قد يحدث تغيير في الرتبة لأغراض بلاغية يستدعيها السياق.

٣- يزخر شعر خالد الزيد بالعديد من الظواهر النحوية الجديرة بالدراسة والتحليل.

٤- قدم الشاعر الخبر على المبتدأ عندما أمن اللبس، وذلك لداعٍ بلاغي، حيث أراد أن يبين للمتلقي أهمية الخبر.

٥- في الجملة الفعلية فإن الأصل أن يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول، ولكن لدواعٍ بلاغية ومقاصد دلالية فإن المفعول يتقدم على الفاعل.

٦- منع البصريون تقدم الفاعل على الفعل، وبينوا أن ذلك يكون في الابتداء، أما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله.

٧- يكون لأحد المفعولات لفعل واحد أصالة التقديم، وذلك في الحالات الآتية: أن يكون مبتدأ في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو مسرحاً غير مقيد بحرف جر.

٨- تعدى الفعل اللازم في شعر الزيد بزيادة الهمزة وبحرف الجر.

٩- تقدم المفعول به على الفعل، وقد جاء ذلك لرغبة الشاعر بيان أهمية المفعول به وجذب انتباه المتلقي.

١٠- حرص الشاعر على تقديم المفعول به على الفاعل في العديد من المواضع، ويعود ذلك أيضاً لبيان أهمية المفعول به وجذب انتباه المتلقي.

سابعاً- المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- د/إبراهيم أنيس: **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، ٢٠١٠م.
- د/إبراهيم أنيس وآخرون: **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٥م.
- ابن الأثير: أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد الكريم (ت٦٣٧ه) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- د/أحمد محمد قدور: **مبادئ اللسانيات**، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٦م.
- أحمد محمد العلي: شعر صقر الشبيب دراسة وتحليل، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، ط١، ١٩٨٦م.
- الأشموني: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.
- الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق د/جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- د/تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- د/تمام حسان: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- د/تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٩م.
- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١ه) أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١ه) دلائل الإعجاز، تحقيق د/محمد ألتنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
- الجرجاني: علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦ه) التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

- الجوهري: إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣ه) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر النحوي (ت٦٤٦ه) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د/موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
- أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥ه) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د/رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م،
- خالد سعود الزيد: الأعمال الشعرية الكاملة، جمع وتقديم د/عباس الحداد و د/علي عاشور الجعفر، طبعة خاصة، الكويت، ط١، ٢٠٠٥م.
- خالد سعود الزيد سيرة ومنهجاً: د/علي عاشور ود/عباس الحداد: رابطة الأدباء في الكويت، الكويت، ط١، ٢٠٠١م.
- ابن الخباز: أحمد بن الحسين (ت٦٣٩ه) توجيه اللمع، تحقيق د/فايز دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- ابن رشيق القيرواني: أبو علي الحسن بن رشيق(ت٤٥٦ه) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- الرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨ه) شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د/يوسف حسن عمر، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥ه) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٩٩٠م.
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر(ت٥٣٨ه) أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ابن السراج: محمد بن سهل النحوي: الأصول في النحو(ت٣١٦ه)، تحقيق: د/ الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠ه) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠ه) الكتاب، تحقيق د/محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٤، ٢٠٠٤م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١ه) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١ه) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١ه) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت.
- عبد الرحمن حسن حبنكة: البلاغة العربية، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط٢، ٢٠٠٧م.
- ابن عصفور: علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩ه) شرح جمل الزجاجي، تحقيق د/صاحب أبو جناح، طبعة مصورة.
- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت٧٦٩ه) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣م.
- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت٧٦٩ه) المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د/محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٠م.
- د/علي عاشور ود/عباس الحداد: الأعمال الشعرية الكاملة، رابطة الأدباء في الكويت، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- د/علي عاشور ود/عباس الحداد: خالد سعود الزيد سيرة ومنهجا، رابطة الأدباء في الكويت، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- العيني: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت٨٥٥ه) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق د/علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١ ، ٢٠١٠م.
- د/فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمَّان، ط٣، ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م.
- الفيروز آبادي: محمد بن يعقوب (ت٨١٧ه) القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.
- القرطاجني: حازم القرطاجني (ت٦٤٨ه) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق د/ محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
- القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح د/محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٣، ١٩٩٣م.
- قيس بن الملوح: ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر– دار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت.
- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت٦٧٢ه) شرح التسهيل، تحقيق د/عبد الرحمن السيد و د/محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، القاهرة، ١٩٦٣م.
- د/محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- المرادي: بدر الدين الحسن بن قاسم(ت٧٤٩ه) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- ابن منظور الأفريقي: محمد بن منظور (ت٧١١ه) لسان العرب، تحقيق محمد أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.
- د/نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المكتبة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.

- ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١ه) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٤م.
- ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١ه) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن الوردي: زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر(ت٧٤٩ه) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٨م.
- ابن يعيش: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣ه) شرح المفصل، تحقيق د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- يوسف السالم: معجم أدباء وشعراء الكويت، مطبعة النعمان، العراق، النجف، ١٣٩٣ه-١٩٧٣م.